AMAN
Transparency Palestine

استطلاع رأي المواطنين حول:

واقع الفساد ومكافحته

في الضفة الغربية لعام 2025

2025

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

استطلاع رأي المواطنين حول:

واقع الفساد ومكافحته

في الضفة الغربية لعام 2025

2025

يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل لمركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية، لتنفيذه استطلاع الرأي لهذا العام في الضفة الغربية، وللدكتور عزمي الشعيبي مستشار مجلس إدارة ائتلاف أمان، ولفريق التحليل في ائتلاف أمان الذي أشرف على الاستطلاع وتحليل البيانات واستخلاص النتائج منها، والعمل على مقارنتها مع سنوات سابقة، وربطها بالسياق العام.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يُرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان 2025. استطلاع رأي المواطنين حول: واقع الفساد ومكافحته في الضفة الغربية لعام 2025. رام الله-فلسطين.

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي	4
مقدمة	10
منهجية البحث	10
نتائج استطلاع رأي المواطنين	12
1. المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها	12
2. تقييم المواطنين لحجم الفساد وانتشاره في فلسطين	14
3. جرائم الفساد في فلسطين	22
4. الأسباب التي أسهمت في انتشار الفساد في فلسطين	25
5. الفساد في تقديم الخدمات العامة	26
6. الواسطة في الحصول على الخدمات	27
7. الرشوة وتقديم الهدايا	32
8. دور الإعلام في مكافحة الفساد	34
9. الاعتقاد بوجود فساد في القضاء ودور الجهات المكلفة بمكافحة الفساد	36
10. دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد	39
11. الإبلاغ عن الفساد	40
12. أسباب عدم الإبلاغ عن الفساد	42
13. جهود مكافحة الفساد	43
14. التغير في مستوى الفساد	45
ملحق رقم 1: استمارة الاستطلاع	47
ملحق رقم 2: نتائج عيّنة الاستطلاع	53

الملخص التنفيذي

مقدمة

نفّذ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) استطلاعه السنوي لرأي المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، مع استثناء قطاع غزة[1] -بسبب صعوبة العمل الميداني وجمع البيانات جراء الدمار الناتج عن حرب الإبادة الجماعية-، تمّ تنفيذ هذا الاستطلاع خلال الفترة الواقعة ما بين 20-29 تشرين الأول/أكتوبر 2025، بغرض رصد التغيّر في انطباعات المواطنين ووعيهم حول واقع الفساد ومكافحته في الضفة الغربية[2].

أبرز نتائج الاستطلاع:

أولاً: المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

اعتبر المواطنون المستطلعة آراؤهم أنّ (تصاعد الأزمات الاقتصادية، وسياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، وتفشّي الفساد، وضعف سيادة القانون، واستمرار الانقسام) هي المشكلات الخمس الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية لحلها (بنسبة 31.6%، و28.1%، و21.1% و12.5%، و4.7% على التوالي).

أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ تصاعد الأزمات الاقتصادية تمثل المشكلة الأكثر إلحاحاً التي تتطلب معالجة عاجلة، إذ حازت على المرتبة الأولى وفق آراء 31.6% من المواطنين، وجاءت في المرتبة الثانية سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته بنسبة 28.1%، ثم مشكلات تفشي الفساد بنسبة 21.1%، وضعف سيادة القانون بنسبة 12.5%، واستمرار الانقسام بنسبة 4.7%. نرى من خلال النتيجة أعلاه، أنّ الأولويات لدى المواطن الفلسطيني تعكس احتياجاته، فهو يبحث عن الاستقرار والبقاء والأمان وتأمين الاحتياجات الأساسية للعيش، مع بقاء موضوع مكافحة الفساد من ضمن أولوياته الثلاث بسبب حالة الإحباط وعدم اليقين التي يعيشها المواطن جراء ممارسات الاحتلال والبيئة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والشعور بعدم الأمان وعدم الاستقرار وضعف سيادة القانون وعدم وضوح المستقبل وغلاء المعيشة وضعف الدخل والحصار الاقتصادي المفروض على السلطة الفلسطينية.

ثانياً: حجم الفساد وانتشاره في فلسطين

يشمل هذا الجزء من الاستطلاع تقييم المواطنين لمستوى انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني، وأكثر الجهات والقطاعات عرضةً للفساد، وصفة مرتكبي الفساد:

- **تحسن في وجهة نظر المواطنين حول مستوى انتشار الفساد في الضفة الغربية**

انخفضت نسبة المواطنين الذين يرون أنّ مستوى انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني مرتفع إلى 63% في العام 2025، بالمقارنة مع 77% في نتائج العام 2024. وتوضح هذه النتائج حصول تراجع في تقدير المواطنين لمستوى انتشار الفساد في الضفة الغربية، ما يعني تحسناً طفيفاً في نظرتهم بأنّه مرتفع.

- **وصف مرتكبي الفساد (فئات عُليا، فئات عادية)**

ما زال المواطنون يعتقدون أنّ النسبة الأكبر من المشتبه بهم بارتكاب جرائم فساد هم من موظفي الفئات العليا في الضفة الغربية بنسبة 81% في استطلاع عام 2025، بانخفاض قدره 9 نقاط عن العام 2024 (90%). في المقابل، ارتفعت نسبة من يرون أنّ مرتكبي الفساد من شاغلي المناصب العادية إلى 18.6% مقارنة بـ 10% في استطلاع عام 2024.

---

1 تمّ تنفيذ استطلاع رأي هاتفي في قطاع غزة بشكل منفصل عن هذا الاستطلاع بعدد أسئلة أقل بسبب صعوبة العمل الميداني وجمع البيانات.

2 تعاقد الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) مع مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية، كجهة بحثية متخصصة في البحوث المسحية، لإجراء الاستطلاع، وفقاً للمعايير الإحصائية المعتمدة في مجال استطلاعات الرأي العام.

• القطاعات الأكثر عرضة للفساد في الضفة الغربية

ما زال ترتيب القطاعات الأكثر عرضة للفساد في الضفة الغربية يراوح مكانه خلال السنوات العشر الأخيرة، إذ يحتل القطاع العام المرتبة الأولى ويشمل (المؤسسات الحكومية بنسبة 68% والشركات التي تدير مرفقاً عاماً بنسبة 20%). تليه الهيئات المحلية (البلديات والمجالس البلدية) والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية بنسبة 6% لكل منها.

القطاع الأكثر عرضة للفساد في الضفة الغربية مقارنة حسب السنوات 2023-2025

	2023	2024	2025
القطاع العام:			
• المؤسسات الحكومية	%56.9	%64	%67.7
• الشركات التي تدير مرفقاً عاماً	%15.9	%11	%19.7
الهيئات المحلية (البلديات والمجالس المحلية)	%16.3	%13	%6.3
المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	%10.8	%11	%6.4
	%100	%100	%100

• السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية

يرى 65% من المبحوثين أنّ السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة) وأجهزتها الأمنية هي الجهة الأولى الأكثر عرضةً لانتشار الفساد، بينما يرى 22.4% أنّ السلطة القضائية وتشمل القضاء النظامي (المحاكم والنيابة العامة) والقضاء الشرعي (المحاكم الشرعية الإسلامية والمسيحية والأوقاف) هي الجهة الأولى الأكثر عرضة للفساد، مقابل 13% من المبحوثين يرون أنّ الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية) هي الجهة الأولى الأكثر عرضة لانتشار الفساد.

• الوزارات الأكثر عرضةً لانتشار الفساد

يرى 30% من المبحوثين أنّ وزارة الصحة هي أكثر الوزارات تعرضاً لانتشار الفساد، تليها وزارة المالية بنسبة 18.9%، ثمّ وزارة التنمية الاجتماعية بنسبة 15.1%، ووزارة النقل والمواصلات بنسبة 14.1%، ووزارة الاقتصاد الوطني بنسبة 8.2%.

يأتي رأي المواطنين حول الوزارات الأكثر عرضة للفساد نتيجة البيئة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وعدم شعورهم بالأمان وضعف الدخل وعدم دفع الرواتب لموظفي القطاع العام وقلة المتوفر من الخدمات العامة بالتزامن مع زيادة الطلب عليها، ما جعل تلك الوزارات أكثر أهمية بالنسبة للمواطن كونها الأكثر احتياجاً واحتكاكاً به، فكانت الصحة والمالية تليها التنمية الاجتماعية كأكثر الوزارات المعرضة لانتشار الفساد من وجهة نظر المواطنين، أما وزارة النقل والمواصلات فيعزى رأي المواطنين بها إلى تزامن تنفيذ الاستطلاع مع انتشار قضية وزير النقل والمواصلات، تليها وزارة الاقتصاد الوطني.

يزداد استخدام الواسطة والمحسوبية في الحصول على مثل هذا النوع من الخدمات العامة التي تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للمواطنين، بسبب خوف المواطن من عدم حصوله عليها لحاجته الماسة إليها وقلة المتوفر منها، إضافة إلى زيادة فرصة إساءة استخدام السلطة (الحصول على مكاسب خاصة) من قبل الموظفين العامين لا سيما تجاه المراجعين وطالبي الخدمات من القطاع الخاص ومنحهم أولوية على حساب غيرهم.

• المؤسسات العامة غير الوزارية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد في الضفة الغربية

يرى 28% من المبحوثين أنّ المؤسسات الأمنية احتلت المرتبة الأولى بوصفها أكثر المؤسسات تعرضاً لانتشار الفساد، تليها هيئة المعابر والحدود بنسبة 16%، والهيئة العامة للشؤون المدنية بنسبة 12%، وسلطة المياه بنسبة 11%، ومؤسسة ديوان الرئاسة بنسبة 10%، في حين لم تتعدّ باقي الوزارات ما نسبته 8% كأكثر المؤسسات تعرضاً لانتشار الفساد لكل منها.

تعكس النتيجة أنّ المؤسسات التي احتلت المراكز الأكثر عرضة لانتشار الفساد هي المؤسسات التابعة كلياً أو جزئياً إلى مكتب الرئيس وهي (المؤسسات الأمنية، وهيئة المعابر والحدود، والهيئة العامة للشؤون المدنية، ومؤسسة ديوان الرئاسة) ويعود ذلك إلى ضعف منظومة المساءلة والرقابة عليها من قبل مكتب الرئيس، تليها بنسبة قليلة المؤسسات التابعة للحكومة كسلطة المياه والطاقة والأراضي.

الفساد في السلطة القضائية في الضفة الغربية

يرى 65% من المبحوثين في الضفة الغربية أنّ هناك فساداً في السلطة القضائية، مقابل 22% يعتقدون بعدم وجود فساد في السلطة القضائية. ويلاحظ أن هناك تحسناً في نسبة الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية في عام 2025، مقارنة بما كانت عليه في عام 2024 إذ كانت النسبة 78% ويعزى ذلك إلى تعديل تشريعات منظومة العدالة خاصة التعديلات القانونية التي سرعت من إجراءات المحاكم ومحاكمة كبار الفاسدين.

أما الجهات الأكثر عرضة لانتشار الفساد في السلطة القضائية في الضفة الغربية، فيرى 35% من المبحوثين أنّ الفساد في السلطة القضائية يتركز بالدرجة الأولى لدى أعضاء النيابة العامة، يليهم القضاة بنسبة 34.1%، وموظفو المحاكم بنسبة 31.1%.

ثالثاً: جرائم الفساد في الضفة الغربية

يرى المواطنون أنّ أكثر جرائم الفساد انتشاراً في الضفة الغربية هي اختلاس المال العام، والواسطة والمحسوبية، وإساءة استعمال السلطة، وإساءة الائتمان، بنسبة (25%، و22%، و13%، و9%، على التوالي)، تتبعها جرائم غسل الأموال المتحصلة غالباً من جرائم فساد كإساءة استخدام السلطة التي يرتكبها كبار الموظفين العموميين بنسبة 8.6%، تليها الرشوة بنسبة 8.5%.

انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2025

يرى 83% من المواطنين أنّ جرائم فساد الأغذية والأدوية قد زادت خلال عام 2025، مقابل نسبة 80% في استطلاع عام 2024، ويعود السبب في ذلك إلى:

- عدم محاسبة وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد (38%).
- استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة بصرف النظر عن الجرائم (34%).
- التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة (16%).
- ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم (7%).
- تعدّد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء (6%).

ويرى 24% من المبحوثين في الضفة الغربية أنّ العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء هي إعداد قائمة سوداء معلنة بالشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم، مقابل 39% من المبحوثين أيّدوا سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لتلك الجهات، و37% يرون أن أكثر العقوبات فاعلية هي عقوبة سجن مرتكبي تلك الجرائم وتغريمهم.

إن تراجع مستوى دخل المواطن وزيادة البطالة وارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية بالتزامن مع قلة الإجراءات الرادعة للبائعين، دفعت المواطن الفلسطيني إلى البحث عن المواد الغذائية والدوائية الأرخص سعراً ضمن العروض والأسواق الشعبية، في ظل إغراق السوق الفلسطيني ببضاعة غير صالحة للاستخدام، واضطرار المواطنين إلى قبول جودة متدنية للأسباب المذكورة. وعطفاً على ما سبق، فإننا نرى أن ظاهرة الأغذية والأدوية الفاسدة ستبقى موجودة طالما لم يتم تحسين مستوى الدخل وتقليل نسب الفقر والبطالة.

رابعاً: الأسباب التي أسهمت في انتشار الفساد في الضفة الغربية

بخصوص الأسباب التي أسهمت في انتشار الفساد في فلسطين، أشار الاستطلاع إلى ما يلي:
- 23% من المواطنين يرون أنّ أهم أسباب انتشار الفساد في فلسطين هو عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية.
- 21% من المواطنين يرون أنّ سبب انتشار الفساد هو عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون.
- 17% من المواطنين يرون أنّ سبب انتشار الفساد في فلسطين هو عدم الجدّية في محاسبة كبار الفاسدين.
- 15% من المواطنين يرون أنّ سبب انتشار الفساد في فلسطين هو ضعف المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
- 12% من المواطنين يرون أن سبب انتشار الفساد في فلسطين هو ممارسة الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجّعة على الفساد.
- 6% من المواطنين يرون أنّ سبب انتشار الفساد في فلسطين هو الحصانة التي يتمتّع بها بعض الأشخاص.
- 4% من المواطنين يرون أنّ سبب انتشار الفساد في فلسطين هو قلّة وعي المواطنين بأشكال الفساد.
- 4% من المواطنين يرون أنّ سبب انتشار الفساد في فلسطين هو الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

يتضح أنّ الأسباب التي أسهمت في انتشار الفساد من وجه نظر المستطلعين تتمثل في ضعف الرقابة والمساءلة والمحاسبة للفاسدين، وضعف سيادة القانون، والحصانة التي يتمتع بها بعض الأشخاص، وضعف المساءلة المجتمعية، إضافة إلى دور الاحتلال الإسرائيلي في خلق بيئة مشجعة على الفساد وضعف الوعي العام لدى المواطنين ببعض أشكال الفساد. من ناحية أخرى جاء الانقسام السياسي في ذيل قائمة الأسباب التي تسهم في انتشار الفساد من وجهة نظر المواطنين، ما يعني تراجع تأثيره في هذا الإطار.

خامساً: الفساد في تقديم الخدمات العامة في الضفة الغربية

كانت أكثر المجالات العامة عرضة لانتشار الفساد وفق رأي المواطنين هي:
- مجال التعيينات والترقيات بنسبة (38%).
- مجال الخدمات الصحية بنسبة (19%).
- مجال المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية بنسبة (16%).
- مجال التعليم في الجامعات بنسبة (9%).
- الجمارك والضريبة بنسبة (9%).
- مجالات (خدمات المياه، والمواصلات، والكهرباء، والاتصالات)، بنسبة لم تتجاوز 6% لكل منها.

سادساً: الواسطة ما زالت ممارسة من أجل الحصول على الخدمات

- أظهرت نتائج استطلاع عام 2025 أنّ 37% من المبحوثين توجهوا إلى مؤسسة عامة للحصول على الخدمات.
- قال 42% من المبحوثين الذين يتوجهون إلى المؤسسات العامة لطلب الخدمة، إنهم يستعينون بالواسطة من أجل الحصول على الخدمات.

علّل المبحوثون بأنّ أهم سبب للجوء إلى الواسطة يعود إلى:
- الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد بنسبة (27%).
- تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية بنسبة (24%).
- الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص بنسبة (15%).
- عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات بنسبة (13%).
- ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء إلى الواسطة بنسبة (10%).
- شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يُقدّمها لك المعارف بنسبة (10%).

ويرى 86% من المبحوثين أنّ الواسطة ما زالت موجودة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية العادية في الضفة الغربية، مقارنة بـ 94% أجابوا بذلك في استطلاع عام 2024.
بالرغم من أنّ الظروف المعيشة قد تفرض على المواطنين اللجوء إلى الواسطة، إلا أنّ هناك تذمراً بين المواطنين من استخدامها في التعيينات والترقيات.
من جهة أخرى، يعتقد 88% من المبحوثين في الضفة الغربية أنّ الواسطة والمحسوبية موجودة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية العُليا، مقارنة بـ 94% أجابوا بذلك في استطلاع عام 2024.

سابعاً: الرشوة وتقديم الهدايا

ارتفاع ملحوظ في نسبة ممارسة جريمة الرشوة في العام 2025 مقارنة بالعام 2024، يُقابلها ارتفاع في ممارسة جريمة اختلاس المال العام.
ارتفعت نسبة الذين قالوا إنهم دفعوا رشاوى أو أعطوا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف عام إلى 17%، مقارنة بـ 8% فقط في نتائج عام 2024.
يرى 31% من المبحوثين أنّ خدمات الصحة هي الأكثر عرضة للرشوة، تليها خدمات التعليم بنسبة 26%، وخدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية بنسبة 26%، أما خدمات المواصلات، والكهرباء، والاتصالات، والمياه، فلم تتجاوز نسبة من يرون أنّها الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة 6% لكل منها.

ثامناً: دور الإعلام الفلسطيني في مكافحة الفساد

المواطنون ما زالوا يعتقدون أنّ دور الإعلام في مكافحة الفساد غير فاعل
- يرى 41% من المواطنين أنّ دور وسائل الإعلام كان فعّالاً أو متوسط الفاعلية في الكشف عن قضايا الفساد خلال عام 2025، مقابل 54% يرون أنّ دور الإعلام في مكافحة الفساد كان ضعيف الفعالية.
- يتضح ارتفاع نسبة المبحوثين للعام الحالي (41%) الذين يرون أن دور الإعلام الفلسطيني كان فعّالاً أو متوسط الفعالية في الكشف عن قضايا فساد مقارنة بـ 32% في عام 2024.
- يعتبر 66% من المبحوثين أن الإعلام الرقمي من أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال العام 2025.

تاسعاً: الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

- يرى 73% من المبحوثين أنّ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والإدارية، إلخ) لا تمارس دورها باستقلالية. فيما يرى 18% أنّ هذه الجهات تمارس عملها باستقلالية.
- يرى 37% من المبحوثين الذين قالوا إنّ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد لا تمارس عملها باستقلالية، أنّ رئاسة الوزراء والوزراء هي الجهة الأولى الأكثر تدخلاً في عمل تلك الجهات، يليها مكتب الرئيس بنسبة 28%، ثم الأجهزة الأمنية بنسبة 21%، والمحافظون ورؤساء البلديات بنسبة 7% وقادة الأحزاب بنسبة (6%).
- يرى 49% من المبحوثين في الضفة الغربية أنّ جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد غير فعّالة، مقابل 50% يرون أنّ هذه الجهود فعّالة أو متوسطة الفعالية.

نستنتج من هذه النسب أنّ هناك تدخلاً لأطراف سياسية وذوي نفوذ في عمل أجسام الرقابة ومكافحة الفساد.

عاشراً: دور منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية في مكافحة الفساد

يرى 59% من المبحوثين أنّ دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد غير فعّال مقابل 35% يرون بأنّ دورها فعّال أو متوسط الفعالية، ما يعكس تراجعاً في دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد من وجهة نظر المواطنين.

حادي عشر: حالات الإبلاغ عن الفساد في الضفة الغربية

- قال 53.3% من المبحوثين إنهم سيقومون بالإبلاغ كشهود لو حصل وتعرضوا لحالات فساد، مقابل 46.7% أشاروا إلى أنهم لن يبلغوا. (على الرغم من ارتفاع نسبة من سيقومون بالإبلاغ إلّا أن نسبة كبيرة من المواطنين قالوا إنهم لن يبلغوا كشهود).
- قال 58% من المبحوثين إنهم سيقومون بالإبلاغ عن فعل فساد في حال كانوا ضحايا، مقابل 42% منهم صرحوا بأنهم لن يبلغوا.
- يرى 41% من المبحوثين في الضفة الغربية أنّ الإبلاغ عن الفساد حق للمواطن وأنّه حر في ممارسته، مقابل 45% يرون أنّه واجب على المواطن القيام به بموجب القانون، في حين يعتقد 14% أن ممارسته غير محبّذة في المجتمع.

ثاني عشر: أسباب عدم الإبلاغ عن الفساد

على الرغم من وجود نظام لحماية المبلغين واعتقاد البعض بأنّ الإبلاغ واجب، إلّا أنّ غالبية المواطنين ما زالوا يترددون في الإبلاغ عن الفساد، ويعود ذلك في نظرهم للأسباب التالية:

- عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود (23%).
- عدم وجود وعي كاف بمعنى الفساد وأشكاله (20%).
- عدم معرفة الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد (18%).
- عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين (14%).
- الخوف من الانتقام (10%).
- عدم ثقة المواطن بوحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية (9%).
- القناعة بأنّ الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية (6%).

ثالث عشر: الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

أغلبية واسعة من المواطنين يعتبرون أنّ الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية.

يرى 90% من المواطنين أنّ الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية، ويعود السبب في ذلك برأي المبحوثين إلى:

- ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة (34%).
- ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين (28%).
- العقوبات التي تطبق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة (28%).
- افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة (10%).

رابع عشر: التغيّر في مستوى الفساد

يرى 61% من المبحوثين أنّ الفساد زاد في عام 2025، أما بخصوص التوقعات المستقبلية للمواطنين حول مستوى انتشار الفساد للعام القادم، فيتوقع ما نسبته 61% أنّه سيزداد في العام 2026.

على الرغم من التحسن الطفيف في رأي المواطنين حول مستقبل الفساد، إلّا أن نسبة المتشائمين تبقى كبيرة جداً بسبب حالة الإحباط وعدم اليقين بالمستقبل.

مقدمة:

يعتمد الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بشكل سنوي على العديد من مصادر المعلومات والبيانات والوقائع ذات العلاقة، ويعتمد رأي المواطنين وانطباعاتهم بشأن واقع الفساد وأشكاله ومكافحته كأحد مصادر المعلومات،وذلك من خلال إجراء استطلاع رأي للمواطنين يعده الائتلاف، مع الأخذ بالاعتبار الاستطلاعات التي تُعد من قبل مؤسسات أخرى في نفس المجال، ومن ضمنها نتائج وتحليل استطلاع رأي الجمهور الفلسطيني حول حالة الفساد في الأراضي الفلسطينية.

وعليه، قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بتكليف مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية لتنفيذ استطلاع رأي حول واقع الفساد ومكافحته في الضفة الغربية، إذ قام المركز بإجراء الاستطلاع وتنفيذ البحث الميداني في الضفة الغربية (بما فيها القدس) خلال الفترة ما بين 20–29 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

هدف الاستطلاع بشكل أساسي إلى رصد التغير في انطباعات المواطنين ووعيهم حول الفساد،ومدى استعدادهم للانخراط في مكافحته ومقارنة النتائج بالسنوات السابقة.

بلغ حجم العينة 1328 فرداً في الضفة الغربية ممن تبلغ أعمارهم 18 عاماً فأكثر، وبهامش خطأ $\pm$ 3% ومستوى ثقة 95%، إذ أُجريت المقابلات وجهاً لوجه وفي المنازل.

منهجية البحث:

1.الاستمارة:

صممت الاستمارة منذ بداية تنفيذ الاستطلاع بالتعاون مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) وشملت كافة الأسئلة التي تغطي أهدافه.

2.اختيار العينة:

في الاستطلاع المقترح، ولغرض تمثيل العينة للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية، تمّ اختيار العينة باستخدام الأسلوب العيني متعدد المراحل، واختيار عينة عنقودية منتظمة بعد تقسيم العينة الكلية إلى عناقيد (محافظات الضفة الغربية البالغ عددها 11 محافظة) وتم إجراء المقابلات وتوزيع الاستمارات بشكل نسبي يعكس وزنها الحقيقي في المحافظات وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2017، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كما هو موضح سابقاً. لتكون هناك أربع مراحل في عملية الاختيار العشوائي للسكان بعد اختيار حجم العناقيد (المحافظات) ضمن العينة. وهذه المراحل هي:

1. اختيار التجمعات السكانية مع ترجيح التناسب مع حجم العينة من خلال قاعدة البيانات المتوفرة (من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) حول التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية (بما فيها القدس).
2. اختيار منطقة عد (بلوك) أو اثنتين بشكل عشوائي من كل تجمع، (منطقة العد 80–100 بيت حسب تقسيم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).
3. اختيار منزل باستخدام العينة العشوائية المنتظمة.
4. اختيار شخص يبلغ الثامنة عشرة أو أكثر من العمر من ذلك البيت باستخدام جدول اختيار العينات KISH.

3. فريق جمع البيانات

عمل في إجراء المقابلات وجهاً لوجه باحثون ميدانيون ممن لديهم خبرة طويلة في البحوث الميدانية، إذ خضعوا للقاءات عمل متخصصة بعضها وجاهي والآخر تلفوني، ناقشت أهداف الاستطلاع ومنهجية العمل وأسئلة الاستمارة.
تمّ استخدام الألواح الذكية (تابلت) في عملية جمع البيانات من خلال عمل تطبيق إلكتروني للاستمارة وفق معايير وقواعد ضبط مشددة، ما أتاح التدقيق والمراقبة الميدانية بطريقة سهلة قادرة على المتابعة اللحظية.

4. **الاختبار القبلي للاستمارة:**
تم إجراء اختبار قبلي للاستمارة على عينة حجمها 30 فرداً، للتأكد من صلاحيتها واستيعاب المبحوثين وفهمهم لطبيعة الأسئلة والخيارات المطروحة، ما ساعد في إجراء أي تعديلات عليها قبل اعتمادها بالشكل النهائي، إضافة إلى إجراء عملية فحص لها من حيث الاتساق الداخلي للأسئلة وثباتها باستخدام معامل كرونباخ ألفا.

5. **تدريب الباحثين:**
لغرض إجراء الاستطلاع، قام المركز بعقد ورشة تدريبية متخصصة للباحثين الميدانيين،أحاطت بجوانبه كافة، من تفاصيل المنهجية والعينة وأسئلة الاستمارة والمقابلات إلى طريقة استخدام التابلت والاستمارة الإلكترونية.

6. **الرقابة والمتابعة:**
هناك نوعان من الرقابة التي اتبعها المركز أثناء تنفيذ الاستطلاع تمثلت فيما يلي:
1. الرقابة الميدانية: عمل فريق العمل البحثي تحت إشراف ومتابعة المنسقين الميدانيين والمشرفين، الذين تواصلوا مع الباحثين في الميدان للتأكد من سير العمل وإجراء المقابلات بطريقة سليمة وبعيدة عن أي مشاكل، وقام الفريق بتقديم تقرير يومي حول ذلك.

2. الرقابة المكتبية وتمثلت فيما يلي:
أ- الاتصالات الهاتفية: قام المركز بإجراء اتصالات عشوائية مع أفراد من العينة للتأكد من صلاحية العمل والمقابلات.
ب- العمل المكتبي: تمّ فحص الاستمارات مكتبياً للتأكد من الإجابات والانتقالات بين الأسئلة والتأكد من صلاحية بيانات الاستمارات من خلال المتابعة الميدانية للاستمارة الإلكترونية ومسير الباحثين الميدانيين.
ج- برنامج الاستمارة الإلكترونية: من خلال تطبيق الاستمارة الإلكترونية، تمّ تصميم برنامج لإدخال البيانات ضمن ضوابط ومحددات معينة يكون قادراً على اكتشاف أيّ إشكاليات وعدم السماح بتجاوزها ميدانياً، بالإضافة إلى المتابعة الميدانية اللحظية لعمل الباحثين والتأكد من وجودهم في مواقعهم في الميدان.

7. **تحليل البيانات:**
تم تحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS بعد إجراء المراجعة والمعالجة الكاملة لها.

نتائج استطلاع رأي المواطنين حول:
واقع الفساد ومكافحته في الضفة الغربية لعام 2025

1. المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها:

تطرق الاستطلاع إلى أهم المشاكل والتحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني ويجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها، إذ احتلت مشكلة تصاعد الأزمات الاقتصادية المرتبة الأولى حسب رأي المواطنين،إذ أشار 32% من المبحوثين إلى ذلك، مقابل 28% من المبحوثين رأوا أنّ مشكلة سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته هي المشكلة الأساسية التي يجب أنْ تحظى بأولوية لحلها، فيما أشار 21% من المبحوثين إلى أنّ المشكلة الأساسية هي تفشي الفساد. وفيما يتعلق بضعف سيادة القانون، فأشار13% إلى أنها المشكلة الأساسية، فيما صرّح 5% من المبحوثين بأنّ المشكلة الأساسية هي استمرار الانقسام، مقابل 2% أشاروا إلى مشكلة هشاشة البنية التحتية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (1): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

	النسبة
تصاعد الأزمات الاقتصادية	%31.6
سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته	%28.1
تفشّي الفساد	%21.1
ضعف سيادة القانون	%12.5
استمرار الانقسام	%4.7
هشاشة البنية التحتية	%2.0
المجموع	%100.0

شكل رقم (1): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

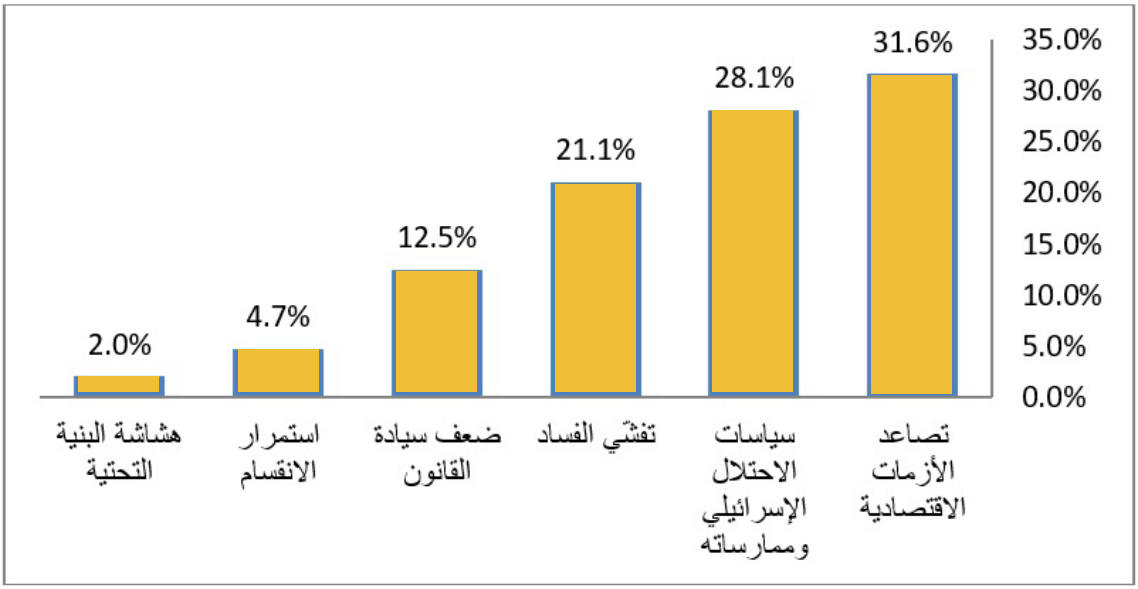

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ما زالت مشاكل تصاعد الأزمات الاقتصادية وتفشي الفساد وسياسات الاحتلال الإسرائيلي تحظى بالأولية لحلها لدى المواطن الفلسطيني. ارتفعت نسبة من يرون أن تصاعد الأزمات الاقتصادية هي أولوية يجب حلها في الاستطلاع الحالي لتصل إلى 32% مقارنة باستطلاع عام 2023 (28%) واستطلاع عام 2024 (25%). أما مشكلة سياسات الاحتلال الإسرائيلي فانخفضت 10 درجات في الاستطلاع الحالي (28%) عما كانت عليه في استطلاع عام 2024 (38%). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول أدناه:

جدول رقم (1a): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها في الضفة الغربية حسب السنوات 2023-2025

المشكلة	2023	2024	2025
تصاعد الأزمات الاقتصادية	%27.8	%25.2	%31.6
تفشي الفساد	%22.6	%18.0	%21.1
سياسات الاحتلال الإسرائيلي	%26.0	%38.2	%28.1
استمرار الانقسام	%16.6	%6.7	%4.7
ضعف سيادة القانون	%4.8	%5.5	%12.5
هشاشة البنية التحتية	%2.2	%0.9	%2.0
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0

المشاكل الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية لحلها حسب متغيرات مختارة:

- تصاعد الأزمات الاقتصادية كمشكلة أساسية يجب أن تحظى بالأولوية الأولى

- الموقع الجغرافي: ترتفع النسبة لدى سكان شمال الضفة (32%) وجنوبها (34%) مقارنة بسكان وسط الضفة (28%).
- نوع التجمع السكني: ترتفع النسبة لدى سكان المخيمات (36%) وسكان القرى والبلدات (34%) مقارنة بسكان المدن (29%).
- العمر: ترتفع النسبة لدى الفئة العمرية (30-40 سنة) إلى 38% مقارنة بالفئة العمرية (أقل من 30 سنة) (31%) والفئة العمرية (أكبر من 40 سنة) (29%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل المنخفض (أقل من 2500 شيقل) إلى 34% مقارنة مع أصحاب الدخل المتوسط (2500-4500) والمرتفع (أكثر من 5500 شيقل) (29% لكل منها).

- تفشي الفساد كمشكلة أساسية يجب أن تحظى بالأولوية الأولى

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يرون أن مشكلة تفشي الفساد مشكلة أساسية يجب أن تحظى بالأولوية الأولى لحلها لدى سكان جنوب الضفة إلى 24% مقارنة بسكان الوسط والشمال (20% لكل منها).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط إلى (22%) مقارنة بأصحاب الدخل المرتفع (18%).

- سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته كمشكلة أساسية يجب أن تحظى بالأولوية الأولى

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يرون أنّها المشكلة الأساسية لدى سكان وسط الضفة إلى 33% مقارنة بسكان شمال الضفة وجنوبها (25% لكل منها).
- العمر: ترتفع النسبة لدى الفئة العمرية (أكبر من 40 سنة) إلى 31% مقارنة بالفئة العمرية (أقل من 30 سنة) (28%) والفئة العمرية (30-40 سنة) (24%).
- الحالة العملية: ترتفع النسبة لدى الذين لا يعملون إلى 31% مقارنة بالعاملين (25%).

2. تقييم المواطنين لحجم الفساد وانتشاره في فلسطين:

يتناول هذا الجزء من الدراسة تقييم المواطنين لحجم الفساد في مؤسسات السلطة، وأكثر الجهات عرضة للفساد، سواء على صعيد الهيئات والوزارات الحكومية، أو القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية.

2-1: مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية:

يرى 63% من المبحوثين أنّ مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية كبير، فيما يرى 30% أنه متوسط، مقابل 5% فقط يرون أنّ مستوى الفساد قليل. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-1): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني

	النسبة
كبير	%62.7
متوسط	%28.7
قليل	%4.8
لا رأي/لا أعرف	%3.8
المجموع	%100.0

شكل (2-1): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني

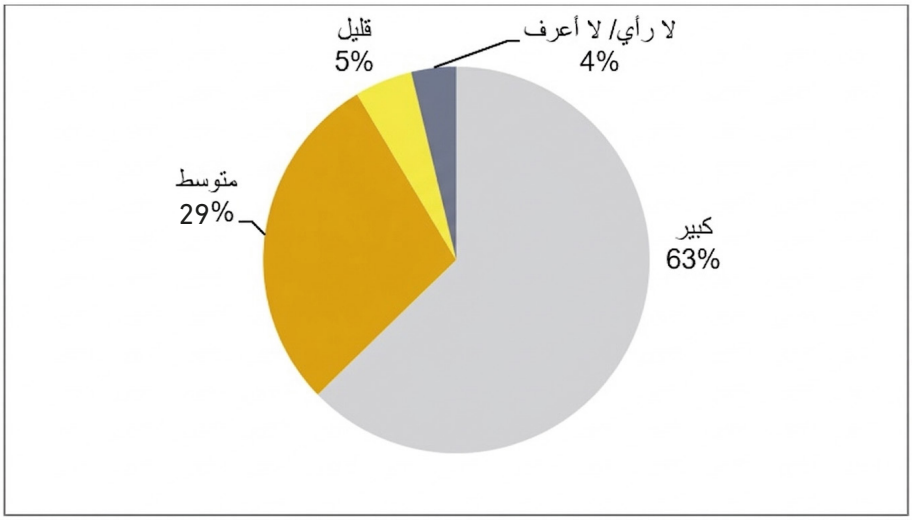

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يتضح أن تصنيف المواطنين لمستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية بأنه كبير انخفض إلى 63% في هذا الاستطلاع مقارنة بـ 70% في استطلاع عام 2023، و77% في استطلاع عام 2024. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (2-1a): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية حسب السنوات 2023-2025

المشكلة	2023	2024	2025
كبير	%70.5	%77	%62.7
متوسط	%23.6	%19	%28.7
قليل	%4.5	%2	%4.8
لا رأي/لا أعرف	%1.4	%2	%3.8
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0

وصف حجم الفساد بأنه كبير حسب متغيرات مختارة:

- الموقع الجغرافي:ترتفع نسبة من يرون أن حجم الفساد كبير لدى سكان جنوب الضفة(70%) ووسطها (64%) مقارنة بسكان شمال الضفة (56%).
- الفئات العمرية: ترتفع نسبة من يرون أن حجم الفساد كبير لدى الفئة العمرية (30-40 سنة) والفئة العمرية (فوق 40 عاماً) (65% لكل منها) مقارنة بالفئة العمرية (أقل من 30 سنة) (57%).
- المستوى التعليمي: ترتفع النسبة لدى الذين مستواهم التعليمي فوق الثانوية (67%) مقارنة بمن مستواهم دون الثانوية (التوجيهي) والثانوية (60% لكل منهما).
- الحالة العملية: ترتفع النسبة لدى العاملين (70%) مقارنة بغير العاملين (57%).
- مستوى الدخل:ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل المرتفع (أكثر من 4500 شيقل) (71%) مقارنة بأصحاب الدخل (أقل من 2500 شيقل) (64%) وأصحاب الدخل (2500-4500 شيقل) (60%).

2-2: وصف مرتكبي الفساد في الضفة الغربية: (فئات عليا، فئات عادية)

وحول وصف مرتكبي جرائم الفساد في الضفة الغربية، أشارت نتائج الاستطلاع إلى أنّ صفة الموظف الكبير(فئات عليا) تغلب على مرتكبي الفساد وفقاً لـ81% من المستطلعين، مقابل 19% أشاروا إلى أنّ صفة الموظف الصغير (الفئات العادية) هي الغالبة. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (2-2): الصفة الغالبة لمرتكبي جرائم الفساد في الضفة الغربية

	النسبة
شاغلو المناصب السياسية (فئات عليا)	%81.4
شاغلو المناصب العادية (فئات عادية)	%18.6
المجموع	%100

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، نجد أن النتائج ما زالت تشير إلى أنّ غالبية المستطلعين يرون أنّ الفئات العليا (الموظفين الكبار) هي الصفة الغالبة على مرتكبي جرائم الفساد، بانخفاض قدره 9 درجات مقارنة باستطلاع 2024، إذ انخفضت نسبة من يرون ذلك إلى 81% في هذا الاستطلاع (2025) مقارنة بالاستطلاع السابق (2024) الذي بلغت فيه النسبة 90%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (2-a2): الصفة الغالبة لمرتكبي جرائم الفساد في الضفة الغربية حسب السنوات 2023-2025

	الضفة الغربية 2023	الضفة الغربية 2024	الضفة الغربية 2025
شاغلو المناصب السياسية (فئات عليا)	%81.8	%90	%81.4
شاغلو المناصب العادية (فئات عادية)	%18.2	%10	%18.6
المجموع	%100	%100	%100

مرتكبو جرائم الفساد حسب متغيرات مختارة:

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يرون أنّ مرتكبي جرائم الفساد هم من شاغلي المناصب السياسية (الفئات العليا) لدى سكان جنوب الضفة إلى 85% مقارنة بسكان شمال الضفة ووسطها (80% لكل منهما).
- مكان السكن: ترتفع النسبة لدى سكان المدن إلى 84% وسكان القرى والبلدات إلى 82% مقارنة بسكان المخيمات (71%).
- قطاع العمل: ترتفع النسبة لدى العاملين في القطاع العام/الحكومي إلى 90% مقارنة بالقطاع الخاص (80%).

3-2: القطاع الأكثر عرضة للفساد في الضفة الغربية:

يرى 68% من المبحوثين أنّ المؤسسات الحكومية هي أكثر الجهات عرضة للفساد، يليها القطاع الخاص (الشركات التي تدير مرفقاً عاماً) بنسبة 20% ثم الهيئات المحلية (البلديات والمجالس المحلية) والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية بنسبة 6% لكل منها. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (3-2): القطاع الأكثر عرضة للفساد في الضفة الغربية

	النسبة
المؤسسات الحكومية	%67.7
القطاع الخاص (الشركات التي تدير مرفقاً عاماً)	%19.7
الهيئات المحلية (البلديات والمجالس المحلية)	%6.3
المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	%6.4
	%100

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة في الضفة الغربية، يتضح أنّ المؤسسات الحكومية ما زالت تعتبر الأكثر عرضة لانتشار الفساد مقارنة بالقطاعات الأخرى حسب رأي المواطنين. فقد ارتفعت نسبة من يرونها كذلك إلى 68% في الاستطلاع الحالي 2025 مقارنة بـ (57%) في استطلاع عام 2023 و (64%) في استطلاع عام 2024. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (3a-2): القطاع الأكثر عرضة للفساد في الضفة الغربية حسب السنوات 2023-2025

المشكلة	2023	2024	2025
المؤسسات الحكومية	%56.9	%64	%67.7
القطاع الخاص (الشركات التي تدير مرفقاً عاماً)	%15.9	%11	%19.7
الهيئات المحلية (البلديات والمجالس المحلية)	%16.3	%13	%6.3
المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	%10.8	%11	%6.4
	%100	%100	%100

نسبة من يرون أنّ الفساد منتشر بشكل أكثر في المؤسسات الحكومية في الضفة الغربية حسب متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع النسبة لدى سكان شمال الضفة (70%). وجنوبها (68%). مقارنة بوسطها (64%).
- أماكن السكن: ترتفع النسبة لدى سكان القرى والبلدات (73%) مقارنة بسكان المدن (65%). وسكان المخيمات (61%).
- المستوى التعليمي: ترتفع النسبة لدى الذين مستواهم التعليمي هو الثانوية (72%) والذين مستواهم فوق الثانوية (69%) مقارنة بالذين مستواهم دون الثانوية (65%).

4-2: المؤسسات أو الهيئات الرسمية الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية:

خلال الاستطلاع طُرح سؤال على المبحوثين حول المؤسسات أو الهيئات الرسمية الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية برأيهم، وطلب منهم اختيار أكثر ثلاث جهات عرضة لانتشار الفساد من بين قائمة مؤسسات.

يتضح من نتائج الاستطلاع أنّ السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة) هي الجهة الأولى الأكثر عرضة لانتشار الفساد برأي 47% من المبحوثين، تليها السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة) في المرتبة الثانية بنسبة 20%، ثم الأجهزة الأمنية بنسبة 18%، والهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية) بنسبة 13%، والمؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية الإسلامية والمسيحية والأوقاف) بنسبة 2%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (4-2): المؤسسات والهيئات الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية

	الجهة الأولى الأكثر عرضة لانتشار الفساد	الجهة الثانية الأكثر عرضة لانتشار الفساد	الجهة الثالثة الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المعدل
السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة)	%47.0	%23.9	%16.7	%29.2
السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة)	%20.4	%19.5	%22.5	%20.8
الأجهزة الأمنية	%17.9	%27.7	%27.0	%24.2
الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية)	%12.7	%24.6	%24.5	%20.6
المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية الإسلامية والمسيحية والأوقاف)	%2.0	%4.3	%9.3	%5.2
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (4-2): المؤسسات والهيئات الرسمية الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية - (الجهة الأولى الأكثر عرضة لانتشار الفساد)

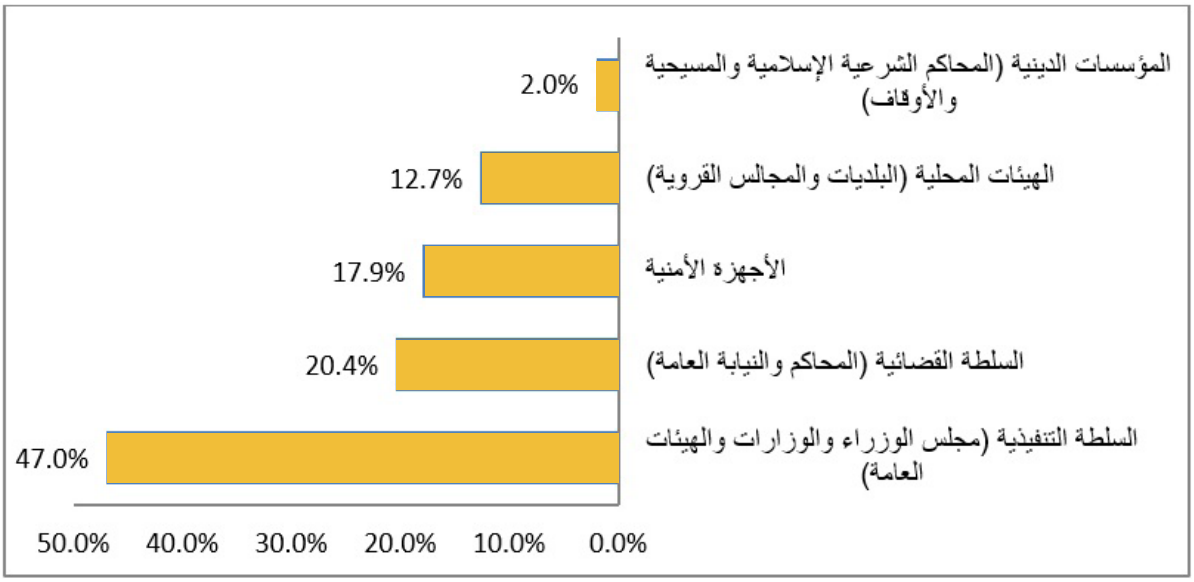

2-5: الوزارات الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية:

خلال الاستطلاع طُرح على المبحوثين سؤال حول الوزارات الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية، وطُلب منهما اختيار أكثر ثلاث منها عرضة لانتشار الفساد بعد تزويدهم بقائمة بالوزارات. احتلت وزارة الصحة المرتبة الأولى في هذا الاستطلاع كأكثر مؤسسة معرضة لانتشار الفساد برأي 30% من المبحوثين، تليها وزارة المالية برأي 19%، ثم وزارة التنمية الاجتماعية بنسبة 15%، ووزارة النقل والمواصلات بنسبة 14%، أما الوزارات الأخرى فلم تتعدَّ نسبة من يراها من المواطنين بأنها الأكثر عرضة لانتشار الفساد 8% لكل منها .لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-5): الوزارات/الهيئات الحكومية الأكثر عرضة لانتشار الفساد

	الوزارة الأولى الأكثر عرضة لانتشار الفساد	الوزارة الثانية الأكثر عرضة لانتشار الفساد	الوزارة الثالثة الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المعدل
وزارة الصحة	%30.3	%13.6	%11.1	%18.3
وزارة المالية	%18.9	%23.9	%22.7	%21.8
وزارة التنمية الاجتماعية	%15.1	%9.9	%11.7	%12.2
وزارة النقل والمواصلات	%14.1	%11.1	%9.9	%11.7
وزارة الاقتصاد الوطني	%8.2	%15.4	%14.8	%12.8
وزارة التربية والتعليم	%6.6	%13.0	%15.4	%11.6
وزارة الأوقاف	%4.2	%8.5	%6.8	%6.5
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	%2.6	%4.6	%7.5	%4.9
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

جدول (2-5): الوزارات/الهيئات الحكومية الأكثر عرضة لانتشار الفساد

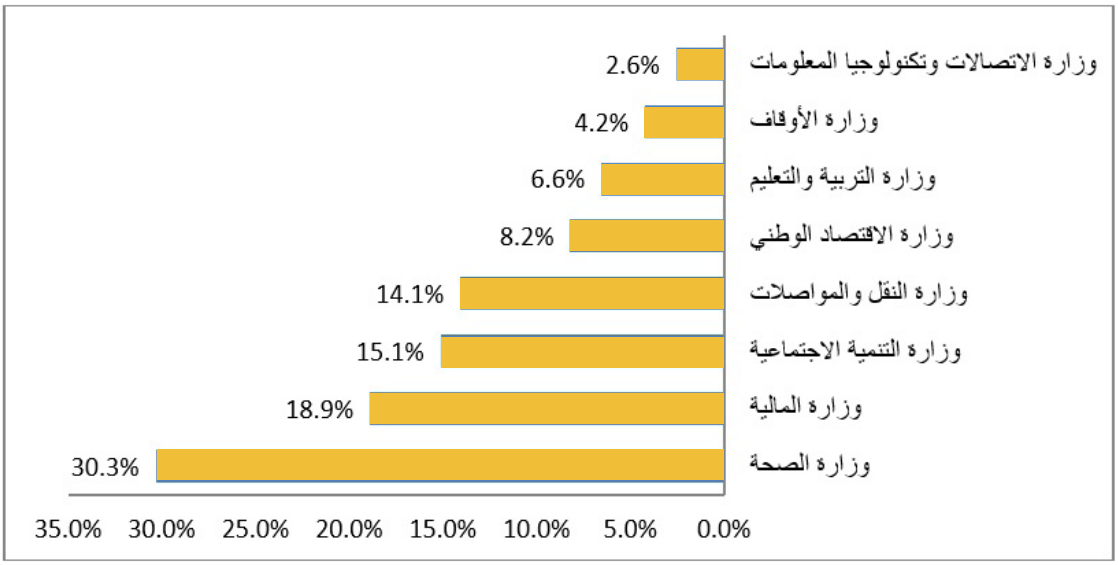

2-6: المؤسسات العامة الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية:

طُرح سؤال على المبحوثين حول المؤسسات الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية، وطلب منهم اختيار أكثر ثلاث منها عرضة لانتشار الفساد بعد تزويدهم بقائمة بهذه المؤسسات. احتلت المؤسسة الأمنية المرتبة الأولى في هذا الاستطلاع كأكثر مؤسسة معرضة لانتشار الفساد برأي 28% من المبحوثين، تلتها هيئة المعابر والحدود برأي 16%، ثم الهيئة العامة للشؤون المدنية بنسبة 12%، وسلطة المياه بنسبة 11%، ومؤسسة ديوان الرئاسة بنسبة 10%، أما المؤسسات الأخرى فلم تتعدَّ نسبة من يراها من المواطنين بأنّها الأكثر عرضة لانتشار الفساد 8% لكل منها .لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-6): المؤسسات العامة الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية -المؤسسة الأولى الأكثر عرضة لانتشار الفساد

	المؤسسة الأولى الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المؤسسة الثانية الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المؤسسة الثالثة الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المعدل
المؤسسات الأمنية	%27.5	%16.0	%12.3	%18.6
هيئة المعابر والحدود	%15.7	%17.7	%18.5	%17.3
الهيئة العامة للشؤون المدنية	%12.3	%14.0	%12.4	%12.9
سلطة المياه	%11.4	%6.1	%5.8	%7.8
مؤسسة ديوان الرئاسة	%10.4	%12.7	%15.3	%12.8
سلطة الأراضي	%7.5	%10.2	%11.1	%9.6
هيئة تسوية الأراضي والمياه	%6.5	%12.6	%13.0	%10.7
سلطة الطاقة	%6.4	%5.4	%4.2	%5.3
السفارات	%2.3	%5.3	%7.4	%5.0
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2-6): المؤسسات العامة الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية - المؤسسةالأولى الأكثر عرضة لانتشار الفساد

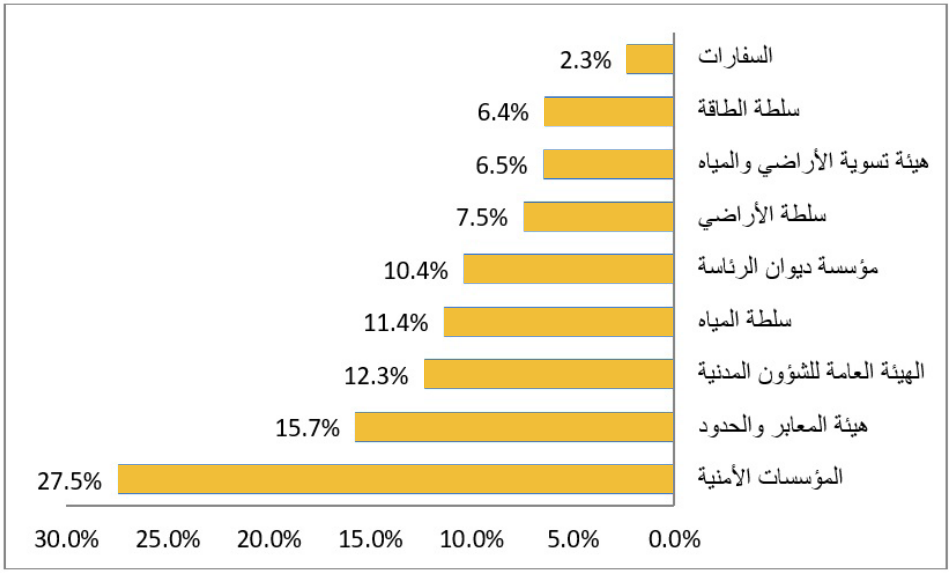

2-7: الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية في الضفة الغربية (المحاكم والنيابة العامة «القضاة وأعضاء النيابة والعاملون فيها»)

تظهر نتائج الاستطلاع أنّ 65% من المبحوثين في الضفة الغربية يعتقدون بوجود فساد في السلطة القضائية، فيما يعتقد 22% منهم بعدم وجود فساد. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-7): الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية في الضفة الغربية

	النسبة
نعم	%65.1
لا	%21.7
لا رأي/لا أعرف	%13.3
	%100

شكل (2-7): الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية في الضفة الغربية

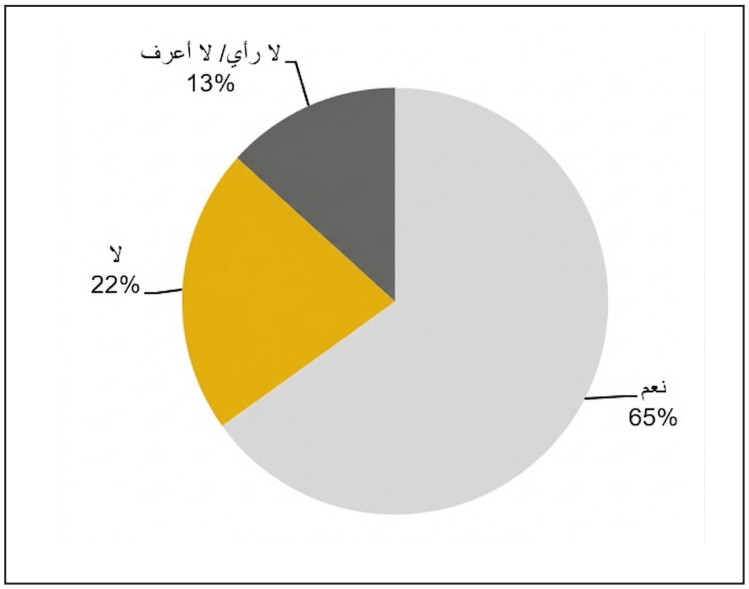

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، تظهر النتائج انخفاض نسبة من يعتقدون بوجود فساد في السلطة القضائية في الاستطلاع الحالي إلى 65% مقارنة بـ (73%) في استطلاع عام 2023، و (78%) في استطلاع عام 2024، فضلاً عن انخفاض واضح في النسبة مقارنة باستطلاع عام 2021. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (2-7a): الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية حسب السنوات 2023-2025

	2023	2024	2025
نعم	%73.2	%78	%65.1
لا	%13.8	%12	%21.7
لا رأي/لا أعرف	%13.0	%10	%13.3
	%100.0	%100.0	%100.0

الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية حسب متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود فساد في السلطة القضائية لدى سكان جنوب الضفة (74%) مقارنة بشمال الضفة (60%) ووسطها (62%).
- نوع التجمع السكني: ترتفع النسبة لدى سكان المدن (71%) مقارنة بسكان القرى والبلدات (59%) وسكان المخيمات (63%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل (أكثر من 4500 شيقل) إلى 77% مقارنة بأصحاب الدخل (أقل من 2500 شيقل) (64%) وأصحاب الدخل (2500-4500) (62%).

2-8: الجهات الأكثر عرضة لانتشار الفساد ضمن السلطة القضائية في الضفة الغربية

تظهر نتائج الاستطلاع أنّ 35% من المبحوثين الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة القضائية أشاروا إلى أعضاء النيابة العامة هم الجهة الأكثر عرضة لانتشار الفساد، فيما أشار 34% إلى القضاة، و31% أشاروا إلى موظفي المحاكم. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول والشكل البياني أدناه:

جدول(8-2): الجهات الأكثر عرضة لانتشار الفساد ضمن السلطة القضائية في الضفة الغربية

	الجهة الأولى الأكثر عرضة	الجهة الثانية الأكثر عرضة	الجهة الثالثة الأكثر عرضة	المعدل
موظفو المحاكم	%31.1	%32.4	%36.5	%33.3
أعضاء النيابة العامة	%34.7	%35.9	%29.4	%33.3
القضاة	%34.1	%31.7	%34.1	%33.4
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (8-2): الجهة الأولى الأكثر عرضة لانتشار الفساد ضمن السلطة القضائية في الضفة الغربية

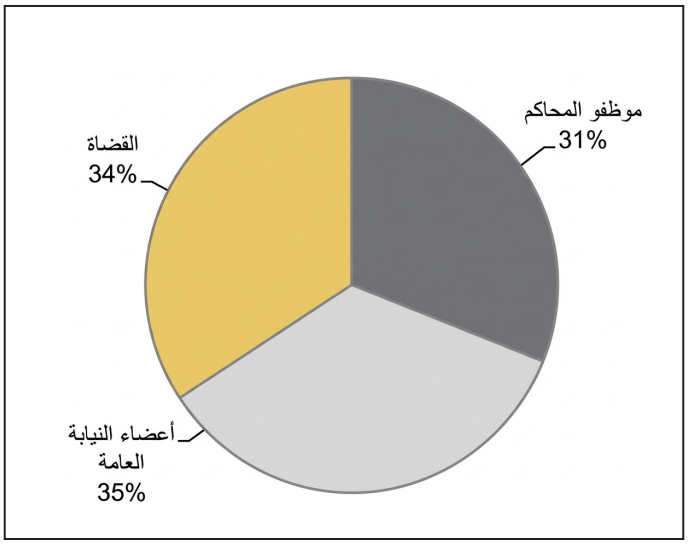

3. جرائم الفساد في الضفة الغربية

3-1: جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في الضفة الغربية

تطرق الاستطلاع إلى جرائم الفسادالأكثر انتشاراً في الضفة الغربية، إذ طُلب من المبحوثين اختيار أكثر ثلاث جرائم منتشرة بعد تزويدهم بقائمة بهذه الجرائم. أظهرت النتائج أنّ جريمة اختلاس المال العام هي الجريمة الأكثر انتشاراً بنسبة 25%، تليها جريمة الواسطة والمحسوبية بنسبة 22%، وجريمة إساءة استعمال السلطة بنسبة 13%، ومن ثم الجرائم الأخرى (بنسبة أقل من 9% لكل منها). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في الضفة الغربية

	الجريمة الأولى	الجريمة الثانية	الجريمة الثالثة	المعدل
اختلاس المال العام	%24.9	%12.0	%9.1	%15.3
الواسطة والمحسوبية	%22.4	%21.5	%17.5	%20.5
إساءة استعمال السلطة	%13.0	%13.7	%10.5	%12.4
إساءة الائتمان	%9.0	%4.6	%2.9	%5.5
غسل الأموال الناجمة عن جرائم فساد	%8.6	%11.4	%8.7	%9.6
الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق	%8.5	%13.3	%15.7	%12.5
التزوير	%3.0	%4.0	%5.6	%4.2
عدم الإفصاح عن تضارب المصالح	%2.9	%7.2	%5.5	%5.2
الكسب غير المشروع	%2.4	%2.2	%5.3	%3.3
التهاون في أداء الوظيفة العامة	%2.2	%3.1	%7.4	%4.2
استثمار الوظيفة	%1.7	%3.0	%4.7	%3.2
المتاجرة بالنفوذ	%1.4	%4.2	%6.9	%4.2
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

نسبة من يرون أنّ الواسطة والمحسوبية هي جريمة الفساد الأكثر انتشاراً حسب متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يرون أنّ الواسطة والمحسوبية هي جريمة الفساد الأكثر انتشاراً في الضفة الغربية لدى سكان وسط الضفة(38%) مقارنة بسكان شمال الضفة وجنوبها (17% لكل منهما).
- قطاع العمل: ترتفع النسبة لدى العاملين في القطاع الخاص (23%) مقارنة بالعاملين في القطاع العام (18%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل المرتفع (أكثر من 4500 شيقل) (27%)، مقارنة بأصحاب الدخل (أقل من 2500 شيقل) (20%) وأصحاب الدخل (2500-4500 شيقل) (24%).

3-2: انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2025:

أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 83% من المبحوثين يعتقدون أنّ الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت خلال عام 2025، مقابل 17% يعتقدون أنّها قلّت. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-2):ظاهرة انتشار الأغذية الفاسدة في العام 2025

	النسبة
زادت	%82.8
قلّت	%17.2
	%100

شكل (2-3): ظاهرة انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2025

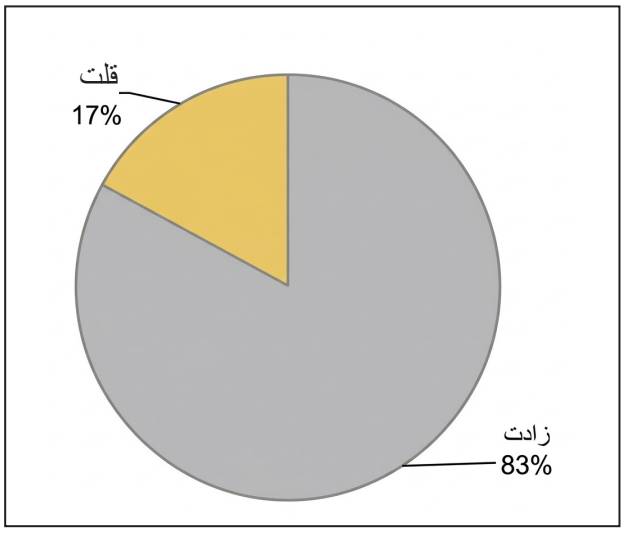

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، تظهر النتائج أنّ نسبة من يرون أنّ الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية زادت خلال هذه السنوات بقيت كما هي (82%). لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (3-2a):ظاهرة انتشار الأغذية الفاسدة حسب السنوات 2023-2025

	2023	2024	2025
زادت	%81.5	%82	%82.8
قلّت	%18.5	%18	%17.2
	%100.0	%100.0	%100.0

3-3: الأسباب التي أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال العام 2025:

فيما يتعلق بالأسباب التي أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة، أظهرت النتائج أنّ 38% من المبحوثين في الضفة الغربية يرون أنّ أول أهم سبب يعود إلى عدم وجود محاسبة وملاحقة لمرتكبي جرائم الفساد، فيما أشار 34% إلى أنّ أول أهم سبب هو استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغض الطرف عن الجرائم، ويرى 16% أنّ أول أهم سبب يعود إلى التشريعات السارية التي لا توفر عقوبة رادعة، مقابل 7% يرون أنّ أهم سبب يعود إلى ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم، و6% قالوا إن أول أهم سبب يعود إلى تعدد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (3-3): أسباب أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال عام 2025

	أول أهم سبب	ثاني أهم سبب	ثالث أهم سبب	المعدل
لا توجد محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم	%37.9	%23.1	%17.9	%26.3
استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغضّ الطرف عن الجرائم	%33.5	%19.1	%20.3	%24.3
التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة	%15.6	%23.9	%25.5	%21.7
ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم	%7.4	%17.5	%16.8	%13.9
تعدّد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء	%5.6	%16.4	%19.5	%13.8
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (3-3):أسباب أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال العام 2025 أول أهم سبب

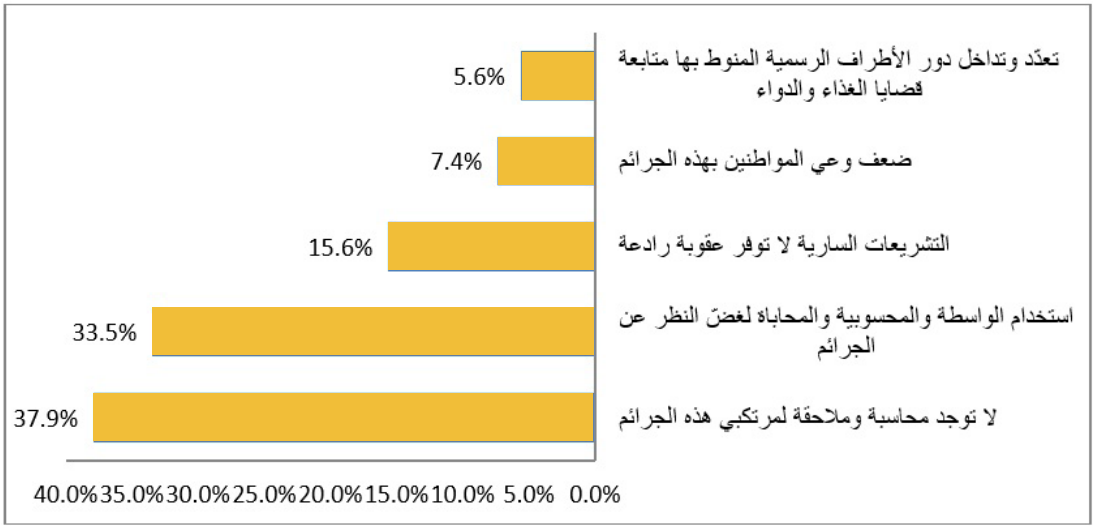

3-4: **العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء:**

أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 24% من المبحوثين في الضفة الغربية أيّدوا إعداد قائمة سوداء معلنة بالشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم،فيما أيّد 39% سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لتلك الشركات أو الجهات، وأيّد 37% من المبحوثين سجن مرتكبي الجرائم وتغريمهم. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-4): العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

	النسبة
إعداد قائمة سوداء معلنة بالشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم	%24.3
سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لتلك الشركات والجهات	%38.9
سجن مرتكبي الجرائم وتغريمهم	%36.8
	%100.0

شكل (3-4): العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

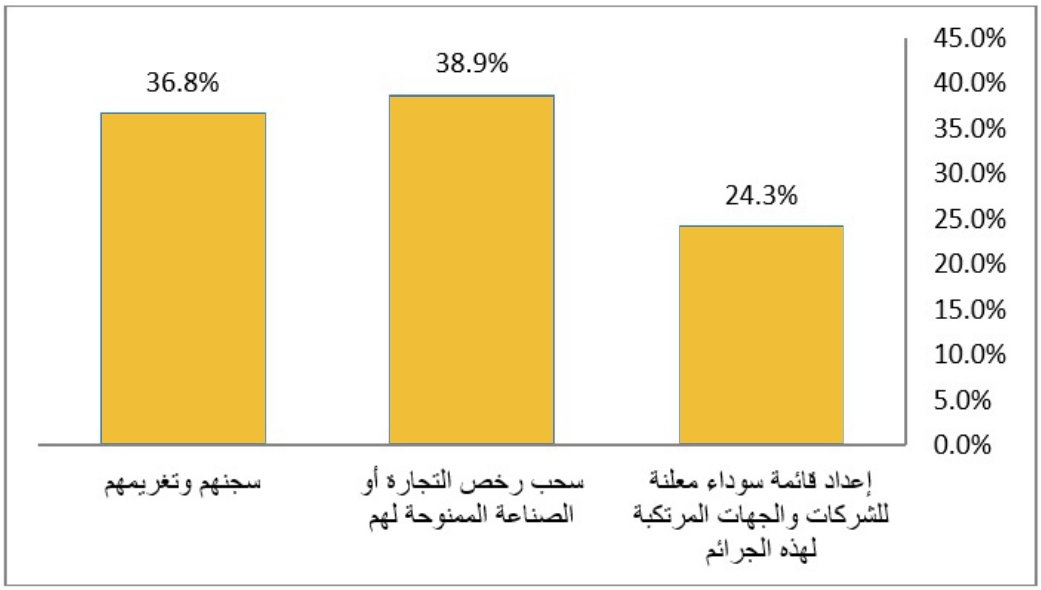

4. الأسباب التي أسهمت في انتشار الفساد في الضفة الغربية:

بخصوص الأسباب التي أسهمت في انتشار الفساد في فلسطين، يرى 23% من المبحوثين أنّ أهم سبب يعود إلى عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية، يلي ذلك عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون بنسبة 20%، ثمّ عدم الجدّية في محاسبة كبار الفاسدين بنسبة 17%، وضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفسادبنسبة 15%، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجّعة على الفساد بنسبة 12%. أما باقي الأسباب فلم تتجاوز نسبة كل منها 6%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (4): الأسباب التي أسهمت في انتشار الفساد في الضفة الغربية

	السبب الأول الأكثر مساهمة	السبب الثاني الأكثر مساهمة	السبب الثالث الأكثر مساهمة	المعدل
عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية	%22.6	%8.2	%8.4	%13.1
عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون	%20.5	%9.9	%13.5	%14.6
عدم الجدّية في محاسبة كبار الفاسدين	%16.5	%22.5	%18.0	%19.0
ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد	%14.8	%9.5	%7.9	%10.7
ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجّعة على الفساد	%12.3	%18.4	%12.9	%14.5
الحصانة التي يتمتّع بها بعض الأشخاص	%6.2	%14.5	%16.9	%12.5
قلّة وعي المواطنين بأشكال الفساد	%3.7	%10.2	%14.2	%9.4
الانقسام السياسي بين الضفة وغزة	%3.5	%6.8	%8.4	%6.2
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (4): الأسباب التي أسهمت في انتشار الفساد في الضفة الغربية

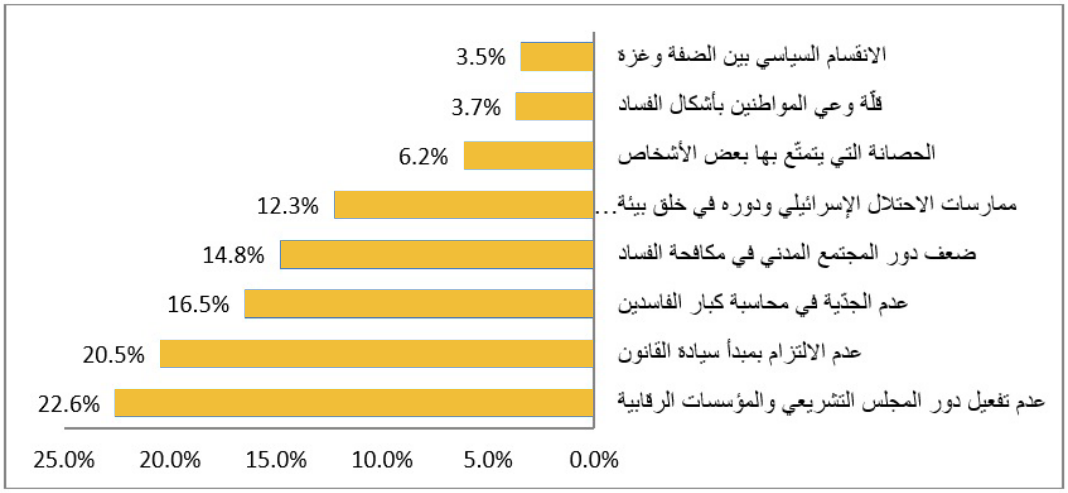

5. الفساد في تقديم الخدمات العامة في الضفة الغربية:

5-1: المجالات والخدمات الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية خلال العام 2025

فيما يتعلق بالخدمات العامة التي كانت أكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية خلال العام 2025، أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ التعيينات والترقيات كانت المجال لأول الأكثر عرضة لانتشار الفساد برأي 38% من المبحوثين، والخدمات الصحية بنسبة 19%، ثم توزيع المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية بنسبة 16%، والتعليم في الجامعات والجمارك والضريبة بنسبة 9% لكل منهما، أما الخدمات الأخرى فلم تتجاوز نسبتها 6% لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (5-1): الخدمات العامة الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية خلال العام 2025

	المجال الأول الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المجال الثاني الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المجال الثالث الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المعدل
التعيينات والترقيات	%37.5	%17.5	%9.0	%21.4
الخدمات الصحية	%18.5	%13.8	%11.0	%14.4
المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية	%15.5	%19.4	%17.4	%17.4
التعليم في الجامعات	%9.3	%8.7	%7.7	%8.5
الجمارك والضريبة	%8.6	%16.0	%15.5	%13.4
التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية	%4.1	%8.1	%17.0	%9.7
خدمات المياه	%3.4	%10.4	%8.3	%7.4
خدمات المواصلات	%1.3	%2.0	%3.8	%2.4
خدمات الكهرباء	%1.2	%2.6	%6.7	%3.5
خدمات الاتصالات	%6	%1.4	%3.5	%1.9
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل رقم (5-1): الخدمات العامة الأكثر عرضة لانتشار الفساد في الضفة الغربية خلال العام 2025

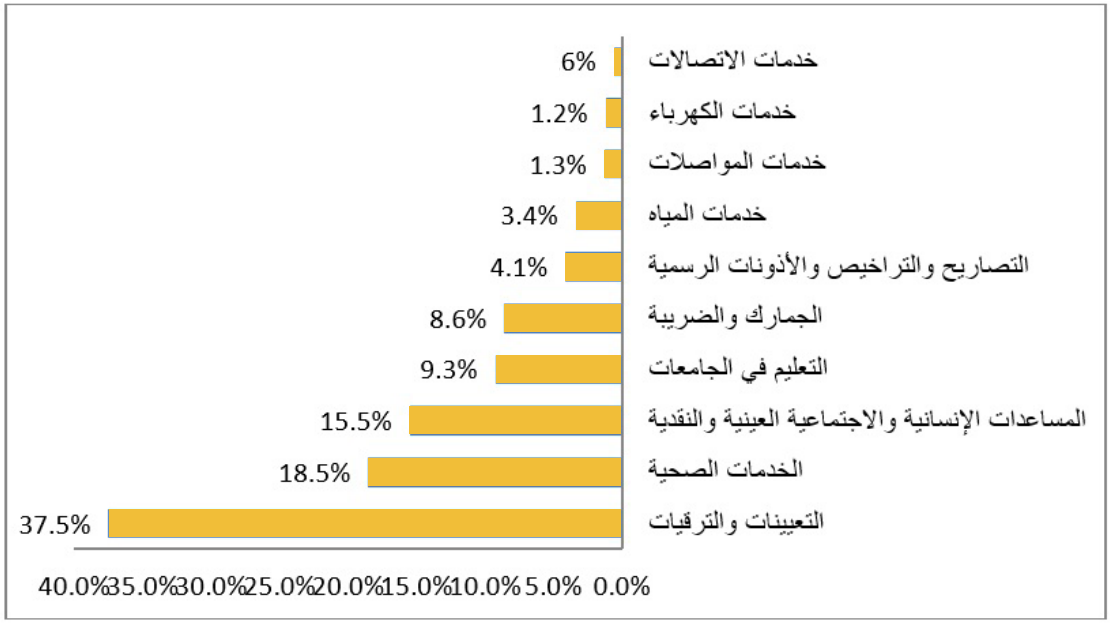

6. الواسطة في الحصول على الخدمات في الضفة الغربية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة استخدام الواسطة للحصول على الخدمات وأسباب استخدامها.

6-1: التوجه للمؤسسات العامة في الضفة الغربية للحصول على خدمة عامة

أظهرت نتائج الاستطلاع، أنّ 37% من المبحوثين توجهوا خلال العام 2025 إلى مؤسسات عامة للحصول على خدمات. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6-1): التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة في الضفة الغربية

	النسبة
نعم	%36.7
لا	%63.3
	%100

شكل (6-1): التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

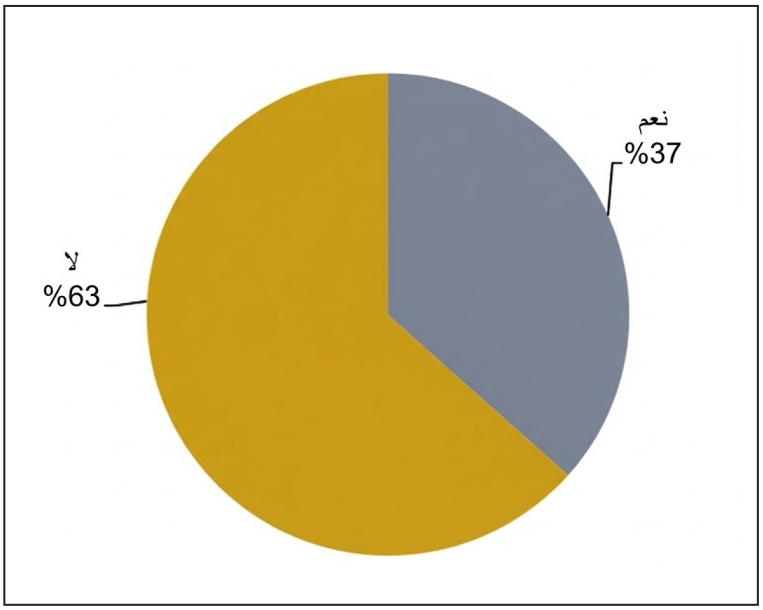

6-2: الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة في الضفة الغربية

تظهر النتائج أن 42% من المبحوثين الذين توجهوا إلى مؤسسات عامة في الضفة الغربية لطلب خدمة خلال العام 2025 اضطروا إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على هذه الخدمة. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6-2): الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

	النسبة
نعم	%41.7
لا	%58.3
	%100

شكل (2-6): الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

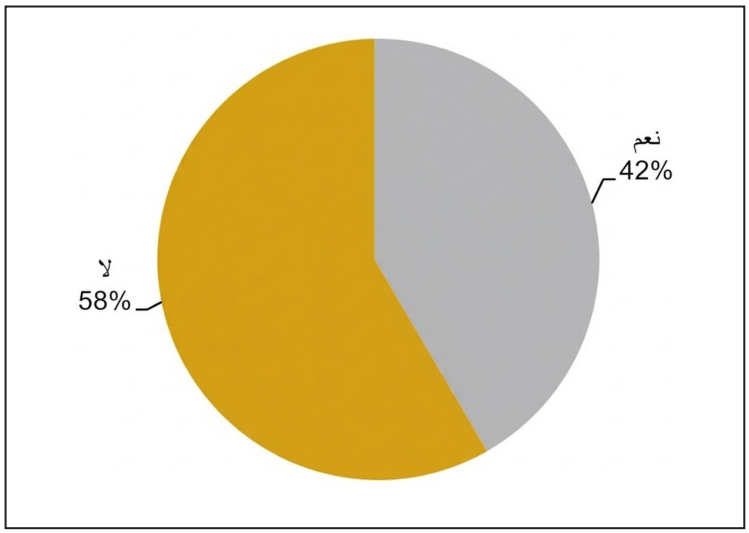

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ارتفعت نسبة المبحوثين في الضفة الغربية الذين طلبوا الواسطة للحصول على خدمات خلال الاستطلاع الحالي إلى 42% مقارنة بـ 33% في استطلاع 2024. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (6-2a): طلب الواسطة للحصول على الخدمة حسب السنوات 2023-2025

	2023	2024	2025
نعم	%44.2	%33	%41.7
لا	%55.8	%67	%58.3
	%100	%100	%100

6-3: أسباب اللجوء إلى الواسطة:

وحول أسباب اللجوء إلى الواسطة لمن اضطروا إلى اللجوء إليها، أشار 27% من المبحوثين إلى أنّ السبب الأهم في ذلك يعود إلى الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد، يليه تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية بنسبة 24%. فيما أشار 15% إلى أنّ السبب الأهم يعود إلى الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص، مقابل 13% أشاروا إلى عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات، و10% قالوا إن السبب الأهم هو ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء إلى الواسطة،ونفس النسبة (10%) أشاروا إلى أنّ أهم سبب هو اعتبار ذلك شكلاً من أشكال المساعدة الواجب أن يقدّمها لك المعارف. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-6): أسباب اللجوء إلى الواسطة

	أول أهم سبب	ثاني أهم سبب	ثالث أهم سبب	المعدل
الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد	%27.4	%12.7	%14.2	%18.1
تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية	%24.2	%11.8	%13.3	%16.4
الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص	%15.1	%22.6	%21.2	%19.6
عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات	%13.2	%20.4	%21.5	%18.4
ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء للواسطة	%10.2	%20.7	%15.1	%15.3
شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدّمها لك المعارف	%10.0	%11.7	%14.6	%12.1
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (3-6): أسباب اللجوء إلى الواسطة

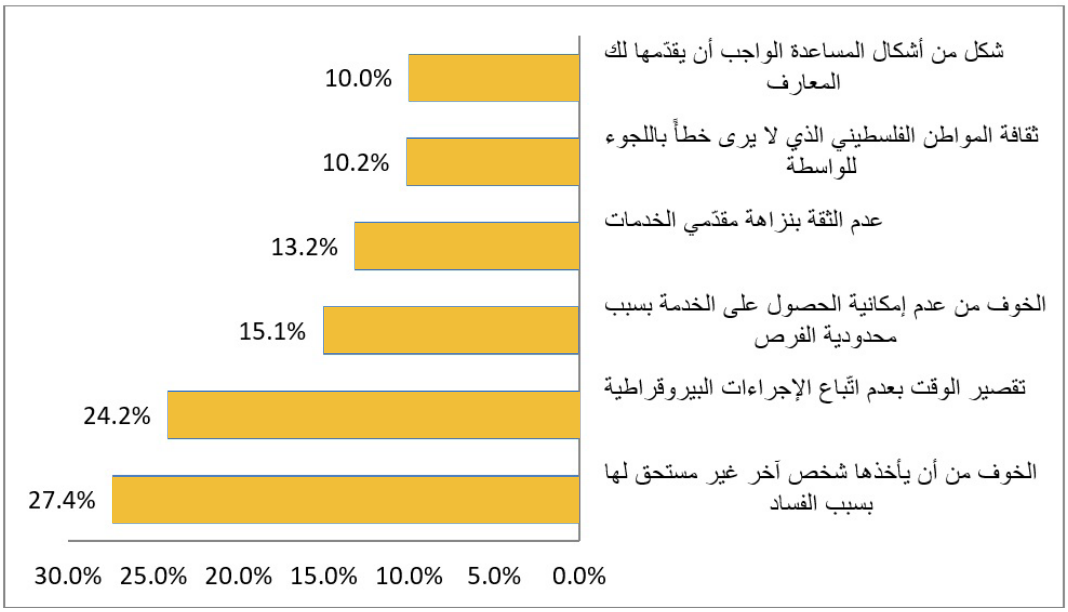

6-4a: الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية

يعتقد86% من المبحوثين في الضفة الغربية بوجود الواسطة أو المحسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6-4a): الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية

	النسبة
نعم	%86.0
لا	%7.8
لا رأي/لا أعرف	%6.2
	%100

شكل (6-4a): الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية

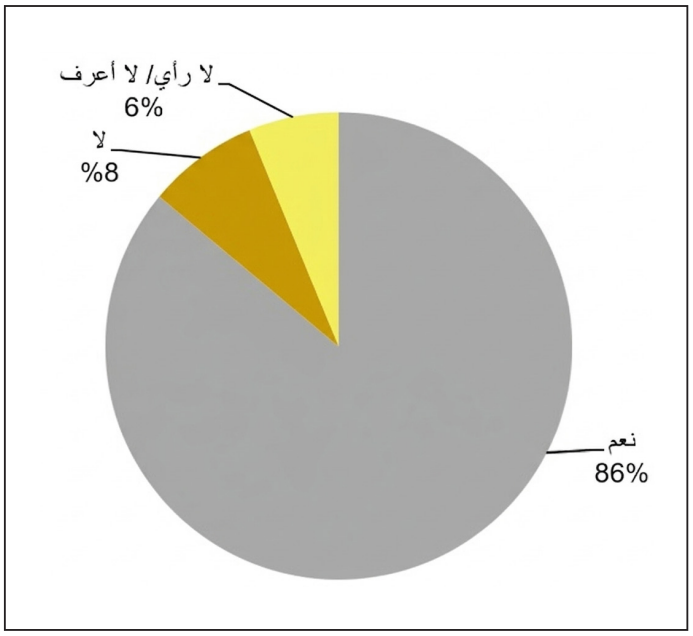

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، انخفضت نسبة المبحوثين في الضفة الغربية الذين يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات بالوظائف الحكومية خلال الاستطلاع الحالي إلى 86% مقارنة بـ 94% في استطلاع عام 2024. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (6-5a): الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية حسب السنوات 2023-2025

	2023	2024	2025
زادت	%88.3	%94	%86.0
قلّت	%7.3	%4	%7.8
لا أعرف	%4.5	%2	%6.2
	%100.0	%100.0	%100.0

الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية حسب متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات في الوظيفة الحكومية العادية لدى سكان جنوب الضفة (93%) مقارنة بسكان وسط الضفة (82%) وشمالها (83%).
- نوع التجمع السكاني: ترتفع النسبة لدى سكان القرى والبلدات (89%) والمدن (86%). مقارنة بسكان المخيمات (77%).
- قطاع العمل: ترتفع النسبة لدى العاملين في القطاع الحكومي(95%) مقارنة بالعاملين في القطاع الخاص (86%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل (أقل من 2500 شيقل) وأصحاب الدخل (أكثر من 4500 شيقل) (89% لكل منهما) مقارنة بأصحاب الدخل (2500–4500 شيقل) (81%).

6-4b: الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا في الضفة الغربية

يعتقد 88% من المبحوثين بوجود الواسطة أوالمحسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا في الضفة الغربية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6-4b): الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا في الضفة الغربية

	النسبة
نعم	%88.3
لا	%6.5
لا رأي/لا أعرف	%5.2
	%100

شكل (6-4b): الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا في الضفة الغربية

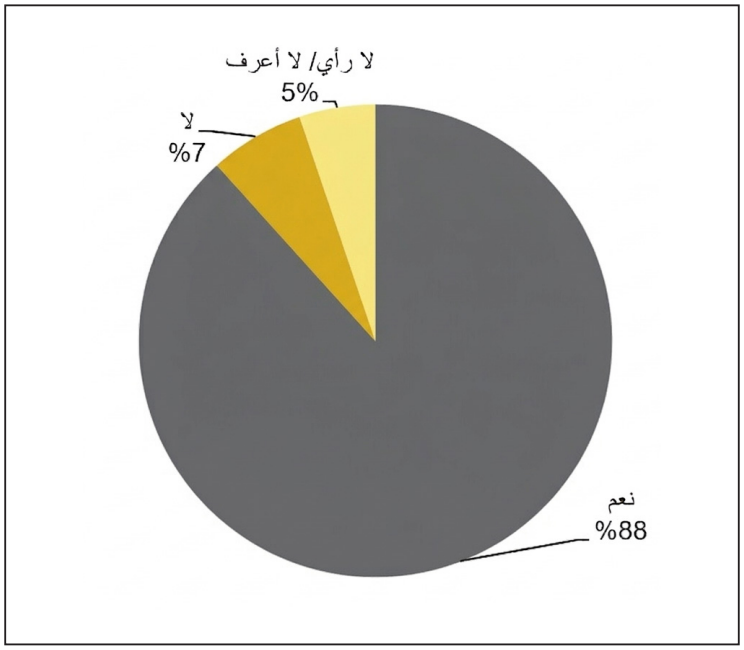

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، انخفضت نسبة المبحوثين في الضفة الغربية الذين يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا خلال الاستطلاع الحالي إلى 88% مقارنة بـ 94% في استطلاع عام 2024. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (5-6): الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا حسب السنوات 2023-2025

	2023	2024	2025
زادت	%90.4	%94	%88.3
قلّت	%5.1	%3	%6.5
لا رأي/لا أعرف	%4.5	%3	%5.2
	%100.0	%100.0	%100.0

الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا حسب متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية العليا لدى سكان جنوب الضفة (93%) مقارنة بسكان شمال الضفة (85%) ووسطها (87%).
- نوع التجمع السكاني: ترتفع النسبة لدى سكان المدن والقرى والبلدات (89%) لكل منها، مقارنة بسكان المخيمات (82%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل (فوق 4500 شيقل) (93%) وأصحاب الدخل (أقل من 2500 شيقل) (90%) مقارنة بأصحاب الدخل (2500-4500 شيقل) (85%).

7. الرشوة وتقديم الهدايا:

7-1: توجه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة

تشير النتائج إلى أنّ نحو 17% من المواطنين في الضفة الغربية سبق وأن دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (7-1): توجه المواطنين أو أقاربهم في الضفة الغربية لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة

	النسبة
نعم	%16.7
لا	%83.3
	%100

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يتضح أنّ هناك ارتفاعاً واضحاً في نسبة من صرحوا بأنّهم دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة لتصل 16.7% في الاستطلاع الحالي مقارنة بـ 8% فقط في استطلاع عام 2024. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (7-1a): توجه المواطنين أو أقاربهم في الضفة الغربية لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة حسب السنوات 2023-2025

	2023	2024	2025
نعم	%20.7	%8	%16.7
لا	%79.3	%92	%83.3
	%100.0	%100.0	%100.0

7-2. المجالات والخدمات الأكثر عرضة لانتشار الرشوة في الضفة الغربية

يرى 31% من المبحوثين أنّ خدمات الصحة هي الأكثر عرضة لانتشار الرشوة، تليها خدمات التعليم وخدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية بنسبة 26% لكل منهما. أما باقي الخدمات فلم تزد نسبة من يرون أنّها الأكثر عرضة لانتشار الرشوة على 6%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (7-2): المجالات والخدمات الأكثر عرضة لانتشار الرشوة

	المجال الأول الأكثر عرضة لانتشار الرشوة	المجال الثاني الأكثر عرضة لانتشار الرشوة	المجال الثالث الأكثر عرضة لانتشار الرشوة	المعدل
خدمات الصحة	%31.4	%23.2	%14.1	%22.9
خدمات التعليم	%25.8	%18.1	%14.7	%19.5
خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية	%25.6	%18.7	%17.8	%20.7
خدمة المواصلات	%5.9	%8.7	%15.3	%10.0
خدمات الكهرباء	%5.1	%12.3	%13.2	%10.2
خدمات الاتصالات	%3.3	%9.6	%12.5	%8.5
خدمات المياه	%2.9	%9.3	%12.4	%8.2
المجموع	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (7-2): المجالات والخدمات الأكثر عرضة لانتشار الرشوة-المجال الأول الأكثر عرضة

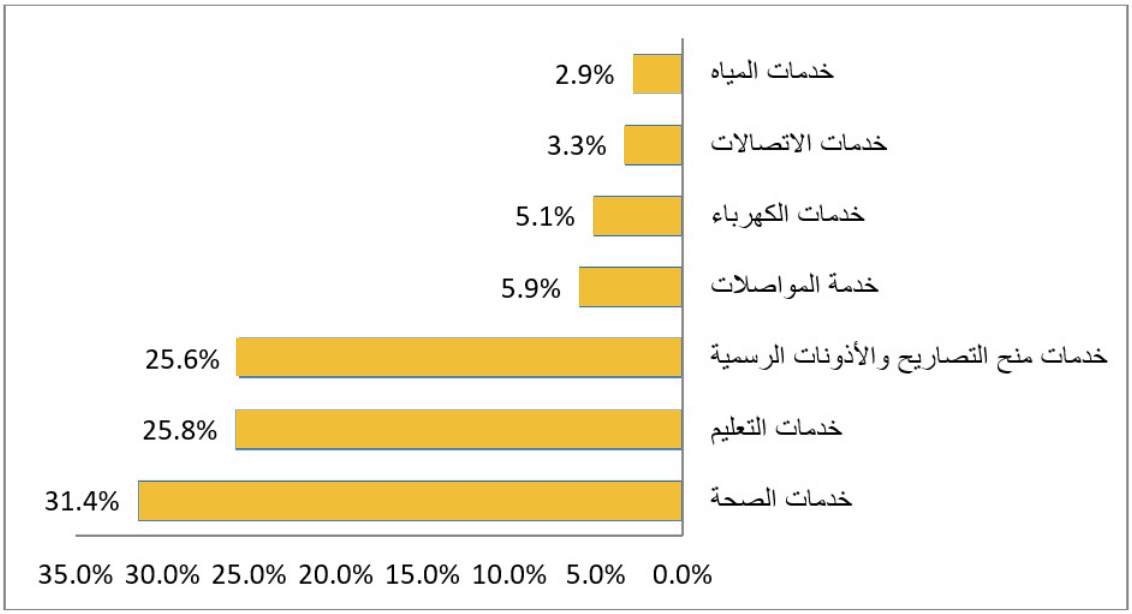

8. دور الإعلام الفلسطيني في مكافحة الفساد:

يتناول هذا القسم من الاستطلاع قياس رأي المواطنين في الضفة الغربية حول دور الإعلام في مكافحة انتشار الفساد وأكثروسائل الإعلام فعالية في ذلك.

8-1: تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2025:

يرى 41% من المبحوثين أن دور وسائل الإعلام كان فعّالاً أو متوسط الفعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2025، مقابل 54% يرون أنّه كان ضعيف الفعالية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (8-1): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2025

	النسبة
فعّال	%6.3
متوسط الفعالية	%34.5
ضعيف الفعالية	%54.4
لا رأي/لا أعرف	%4.8
	%100.0

شكل (8-1):تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2025

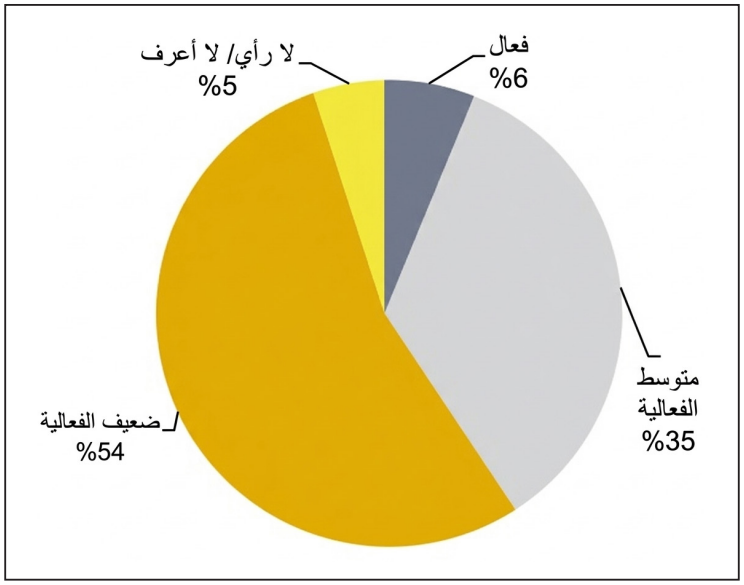

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يتضح أن هناك ارتفاعاً في نسبة من قالوا إن دور الإعلام الفلسطيني فعال أو متوسط الفعالية في الكشف عن قضايا الفساد في هذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاعات السابقة، إذ ارتفعت النسبة من 32% في استطلاع عام 2024 إلى 41% في الاستطلاع الحالي. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (8-1a): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد حسب السنوات 2023-2025

	2023	2024	2025
فعّال	%10.1	%6	%6.3
متوسط الفعالية	%34.1	%26	%34.5
ضعيف الفعالية	%52.7	%63	%54.4
لا رأي/لا أعرف	%3.2	%4	%4.8
	%100.0	%100.0	%100.0

8-2: أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2025:

تشير نتائج الاستطلاع إلى أنّ 66% من المبحوثين يعتبرون أنّ الإعلام الرقمي (وكالات الإعلام الإلكترونية والإذاعات والفضائيات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي) كان أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال العام 2025، يليه الإعلام المرئي بحسب 13% من المبحوثين، مقابل 11% يرون أنّ الإعلام المسموع كان أكثر فعالية في ذلك. أما الإعلام المقروء فكان الأكثر فعالية برأي 4% فقط من المبحوثين. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (8-2): أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال عام 2025

	النسبة
الإعلام المرئي	%12.7
الإعلام المسموع	%11.4
الإعلام المقروء	%4.1
الإعلام الرقمي	%66.2
لا رأي/لا أعرف	%5.6
	%100.0

شكل (8-2): أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال عام 2025

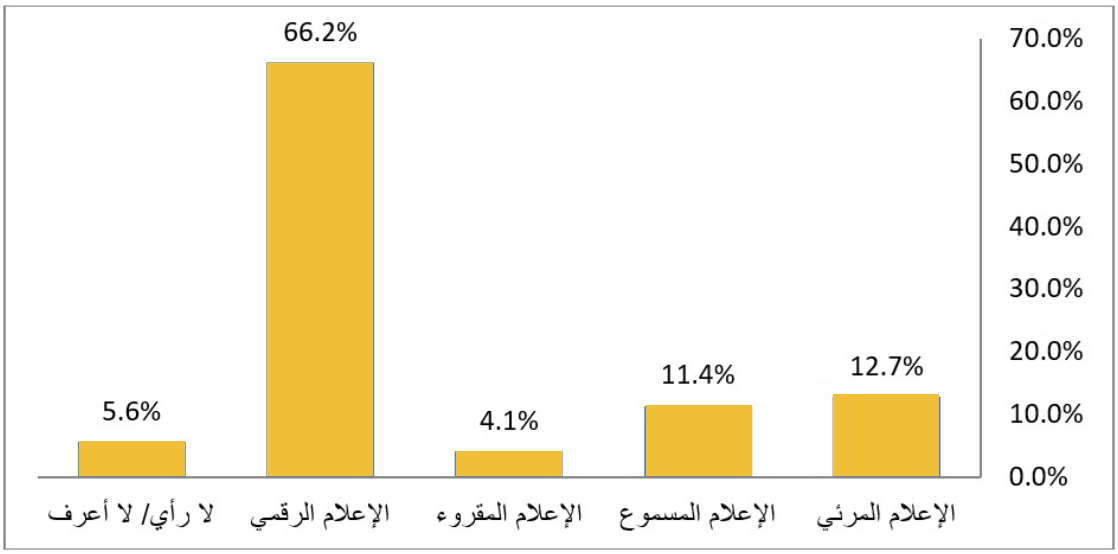

9: الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

9-1: استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (مثل هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والإدارية،إلخ):

طُرح سؤال على المبحوثين في الضفة الغربية حول مدى استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية وغيرها)، إذ أظهرت النتائج أنّ 73% من المبحوثين يعتقدون بأنّ هذه الجهات لا تمارس دورها باستقلالية، مقابل 18% يعتقدون أنّها تمارس عملها باستقلالية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-1): استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

	الضفة الغربية
نعم	%18.0
لا	%72.6
لا رأي/لا أعرف	%9.4
	%100

شكل (9-1): استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

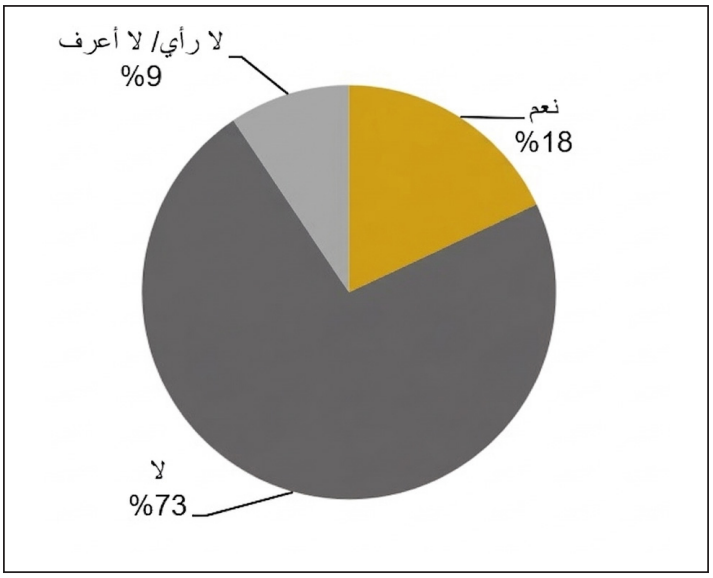

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، لا يوجد اختلاف كبير في نسبة من يرون أنّ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية لا تعمل باستقلالية،إذ استقرت النسبة على 73% في الاستطلاع الحالي،مقابل 72% في استطلاع عام 2024، بارتفاع عن استطلاع عام 2023 الذي بلغت النسبة فيه 55%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (9-1): استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة حسب السنوات 2023-2025

	2023	2024	2025
نعم	%33.0	%16	%18.0
لا	%55.2	%72	%72.6
لا رأي/لا أعرف	%11.7	%12	%9.4
	%100.0	%100.0	%100.0

9-2: الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة:

طُلب من المبحوثين اختيار أكثر جهتين تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية بعد تزويدهم بأسماء عدد من الجهات الرسمية والسياسية.أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 37% من المبحوثين الذين يعتقدون بعدم استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد يرون أن رئاسة الوزراء والوزراء هي الجهة الأولى الأكثر تدخلاً، بينما يرى 28% أن مكتب الرئيس هو الجهة الأكثر تدخلاً، في حين أشار 21% إلى الأجهزة الأمنية، و7% إلى المحافظين ورؤساء البلديات، تليها قادة الأحزاب بنسبة 6%. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-2a): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

	الجهة الأولى	الجهة الثانية	المعدل
رئاسة الوزراء والوزراء	%37.2	%26.0	%31.6
مكتب الرئيس	%28.2	%15.7	%21.9
الأجهزة الأمنية	%21.1	%26.1	%23.6
المحافظون ورؤساء البلديات	%7.3	%19.6	%13.4
قادة الأحزاب	%6.2	%12.6	%9.4
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (9-2a): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة-الجهة الأولى الأكثر تدخلاً

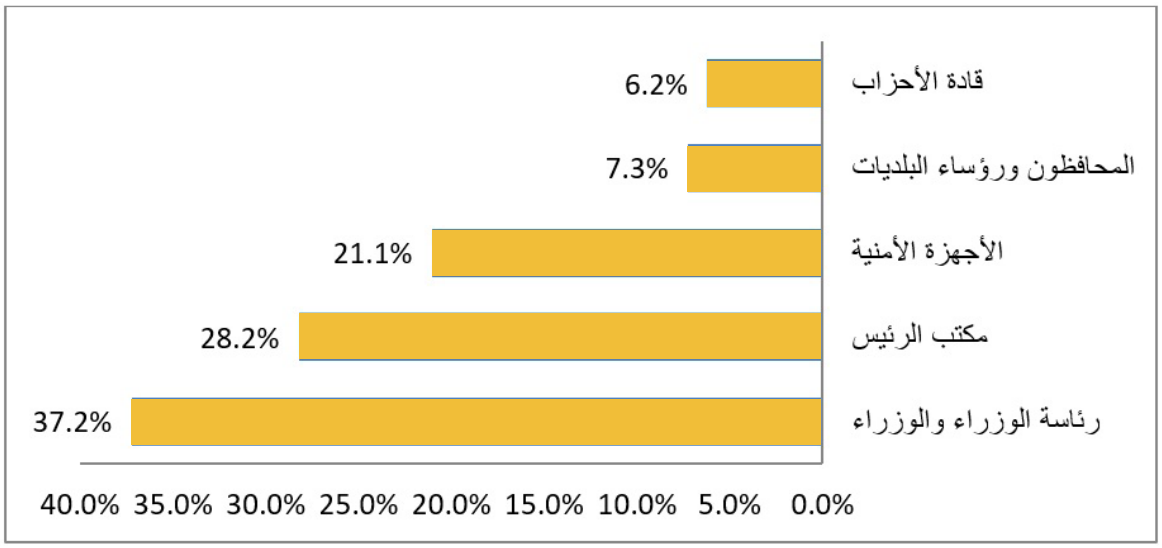

3-9: تقييم جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة في أداء دورها ومهامها:

وحول فاعلية الجهود، يرى 44% من المبحوثين في الضفة الغربية أن جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد فعالة أو متوسطة الفعالية، فيما يرى 50% من المبحوثين أن هذه الجهود غير فعالة. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-9): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة

	الضفة الغربية
فعّال	%6.0
متوسط الفعالية	%37.7
ضعيف الفعالية	%49.6
لا رأي/لا أعرف	%6.7
	%100.0

شكل (3-9): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة

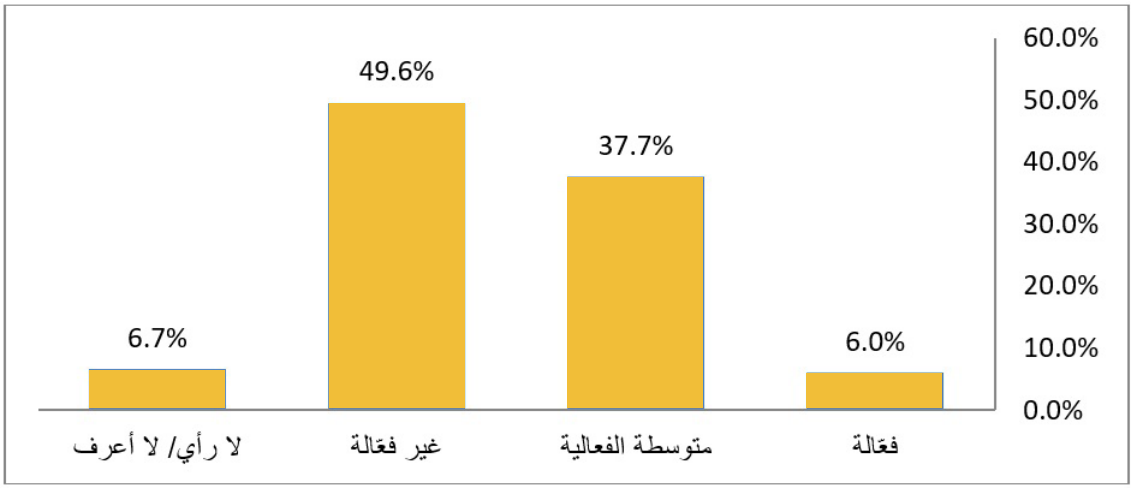

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يلاحظ ارتفاع واضح في نسبة من يرون أن جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية فعالة أو متوسطة الفعالية في الاستطلاع الحالي بنسبة 44% مقارنة بـ 35% في استطلاع عام 2024. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (3a-9): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية حسب السنوات 2023-2025

	2023	2024	2025
فعّالة	%12.5	%7	6.0%
متوسطة الفعالية	%34.2	%28	37.7%
غير فعّالة	%46.3	%58	49.6%
لا رأي/لا أعرف	%7.0	%7	6.7%
	%100.0	%100.0	%100.0

10. دور منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية في مكافحة الفساد:

يرى 35% من المبحوثين أنّ دور منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية في مكافحة الفساد فعال أو متوسط الفعالية، فيما يرى 59% أن دورها غير فعال. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول والشكل البياني أدناه:

جدول (10): دور منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية في مكافحة الفساد

	النسبة
فعّال	%5.0
متوسط الفعالية	%29.9
غير فعّال	%58.5
لا رأي/لا أعرف	%6.6
	%100.0

شكل (10): دور منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية في مكافحة الفساد

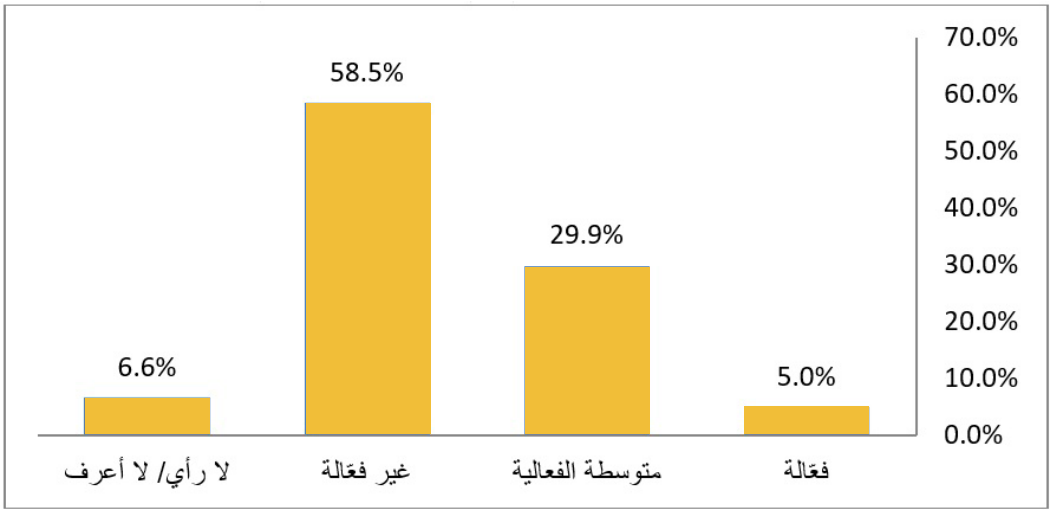

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يُلاحظ انخفاض واضح في نسبة من يرون أنّ دور منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية فعال أو متوسط الفعالية،إذ انخفضت النسبة في هذا الاستطلاع إلى 35% مقارنة بـ 62% في استطلاع عام 2024، و44% في استطلاع عام 2023. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (10a):دور منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية في مكافحة الفساد حسب السنوات 2023-2025

	2023	2024	2025
فعّال	%9.7	%13	%5.0
متوسط الفعالية	%34.7	%49	%29.9
غير فعّال	%48.2	%37	%58.5
لا رأي/لا أعرف	%7.4	%2	%6.6
	%100.0	%100.0	%100.0

11: حالات الإبلاغ عن الفساد في الضفة الغربية

11-1: الإبلاغ عن الفساد كشهود

فيما يتعلق بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن جرائم الفساد، أفاد 53% من المبحوثين أنّهم سيقومون بالإبلاغ كشهود لو حصل وتعرضوا لحالات فساد، مقابل 47% منهم قالوا إنهم لن يبلغوا .لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (11-1a): الإبلاغ عن فعل فساد كشهود

	النسبة
نعم	%53.3
لا	%46.7
	%100

جدول (11-1a): الإبلاغ عن فعل فساد كشهود

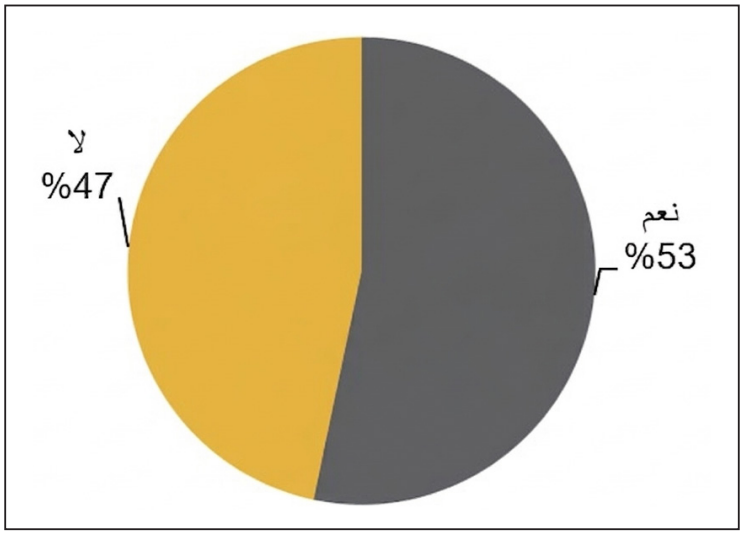

11-2: الإبلاغ عن الفساد كضحية

أما بخصوص الإبلاغ عن حالة الفساد كضحية، أشار 58% من المبحوثين إلى أنّهم سيقومون بالإبلاغ عن فعل فساد في حال كانوا ضحايا، مقابل 42% منهم صرحوا بأنّهم لن يبلغوا . لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (11-2): الإبلاغ عن فعل فساد كضحايا

	النسبة
نعم	%58.4
لا	%41.6
	%100

شكل (11-2a): الإبلاغ عن فعل فساد كضحايا

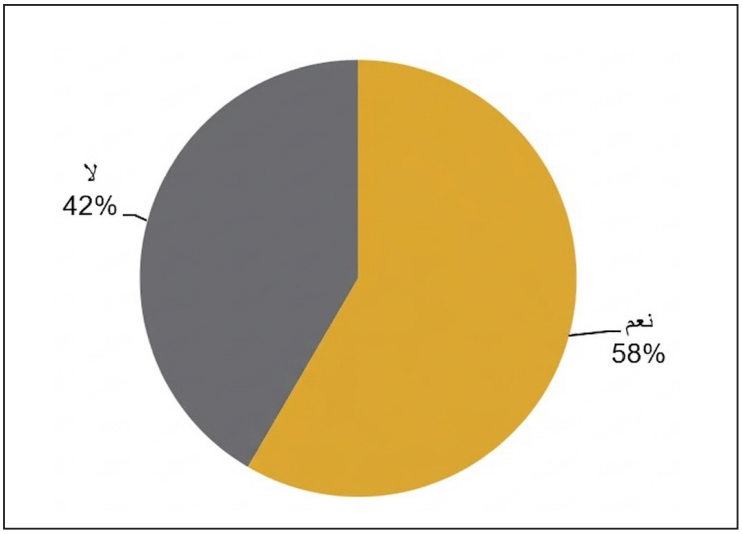

11-3: رأي المواطنين في الضفة الغربية حول الإبلاغ عن الفساد

يرى 41% من المبحوثين في الضفة الغربية أنّ الإبلاغ عن الفساد حق للمواطن وأنّه حر في ممارسته، بينما يرى 45% أنّه واجب على المواطن القيام به بموجب القانون، أما 14% فيعتبرونه ممارسة غير محبذة في المجتمع (9% في الضفة الغربية، 21% في قطاع غزة)لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول 11-3: رأي المواطنين حول الإبلاغ عن الفساد

	النسبة
حقٌّ لك أنت حرٌّ في ممارسته	%41.0
واجب عليك القيام به بموجب القانون	%44.6
ممارسة غير محبذة في المجتمع (وشاية... إلخ)	%14.4
	%100

شكل 11-3: رأي المواطنين حول الإبلاغ عن الفساد

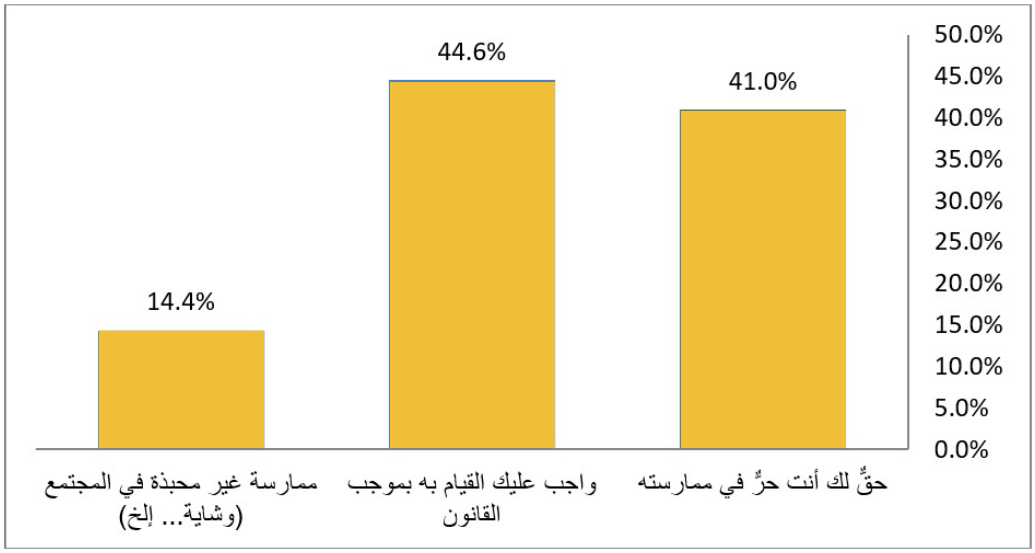

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، تظهر النتائج عدم وجود تغيّر واضح في نسبة من يرون أنّ الإبلاغ عن الفساد حق للمواطن وأنّه حر في ممارسته، مع انخفاض في نسبة من يرون أنّ الإبلاغ عن الفساد واجب على المواطن القيام به بموجب القانون إلى 45% في الاستطلاع الحالي مقارنة بـ 53% في استطلاعات عام 2023 و2024 .لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي أدناه:

جدول (3a-11): رأي المواطنين حول الإبلاغ عن الفساد حسب السنوات 2023-2025

	2023	2024	2025
حقٌّ لك أنت حرٌّ في ممارسته	%37.9	%39	%41.0
واجب عليك القيام به بموجب القانون	%53.4	%53	%44.6
ممارسة غير محبذة في المجتمع (وشاية... إلخ)	%8.7	%7	%14.4
	%100.0	%100.0	%100.0

12. أسباب عدم الإبلاغ عن الفساد:

طُرح سؤال على المبحوثين حول الأسباب التي تحول دون الإبلاغ عن الفساد، وتمّ تزويدهم بقائمة من هذه الأسباب ليختاروا أهم ثلاثة منها .أشارت النتائج إلى أنّ السبب الأول الذي يعوق الإبلاغ عن الفساد هو عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود بنسبة 23%، يلي ذلك عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله بنسبة 20%، ثم عدم معرفة الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفسادوفقاً لرأي 18%، وعدمً القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحقّ الفاسدين بنسبة 14%، أما الأسباب الأخرى فتعتبر الأقل تأثيراً ولم تتجاوز نسبة 10% لكل منها. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (12): الأسباب التي تعوق الإبلاغ عن الفساد

	السبب الأول الأكثر إعاقة	السبب الثاني الأكثر إعاقة	السبب الثالث الأكثر إعاقة	المعدل
عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود	%23.4	%16.6	%15.7	%18.6
عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله	%20.2	%7.2	%9.9	%12.4
عدم معرفة من هي الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد	%17.8	%8.1	%7.8	%11.2
عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحقّ الفاسدين	%13.6	%20.7	%18.1	%17.5
الخوف من الانتقام	%10.0	%16.7	%14.2	%13.7
عدم ثقة المواطن بوحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية	%9.3	%18.4	%22.4	%16.7
القناعة بأنّ الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية	%5.6	%12.3	%12.0	%10.0
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (12): الأسباب التي تعوق الإبلاغ عن الفساد

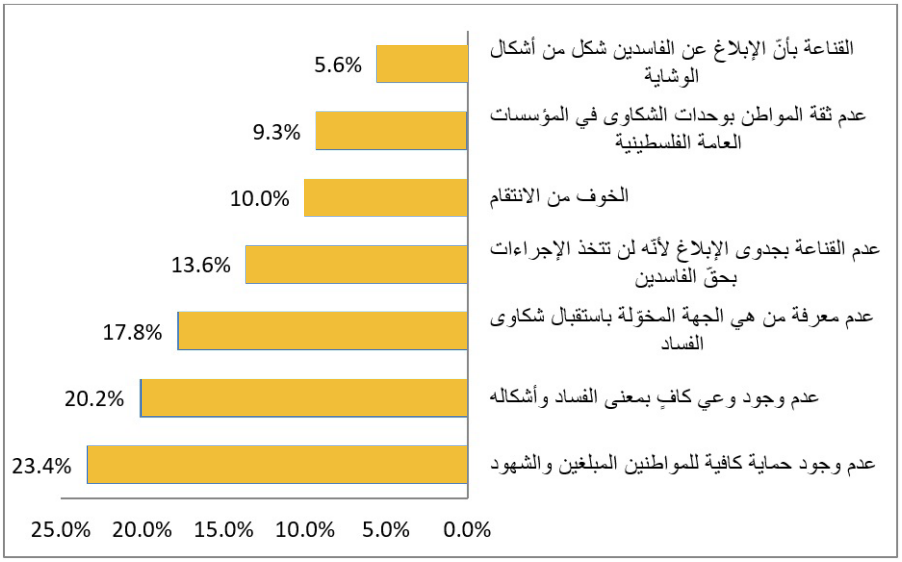

13. جهود مكافحة الفساد:

13-1: الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

أشار 90% من المبحوثين في الضفة الغربية إلى أنّ الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في فلسطين غير كافية، مقابل 4% فقط أشاروا إلى أنّها كافية. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (13-1): الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

	النسبة
كافية	%4.1
غير كافية	%90.4
لا رأي/لا أعرف	%5.5
	%100

شكل (13-1): الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في فلسطين

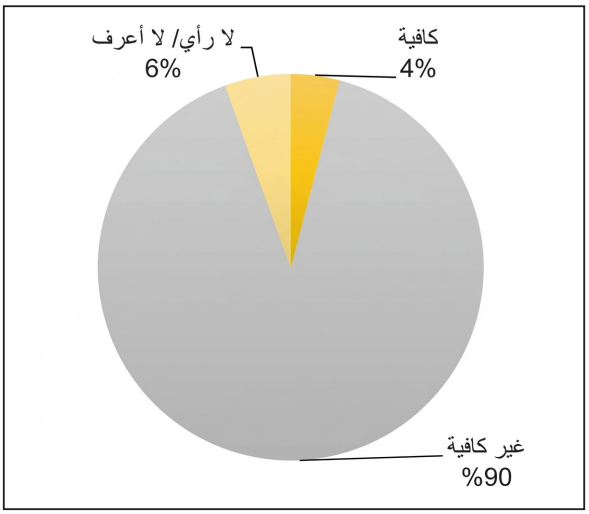

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ما زالت الغالبية تعتبر أنّ الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية (92%–88%) لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (13-1a): الجهود المبذولة لمكافحة الفساد حسب السنوات 2023–2025

	2023	2024	2025
كافية	%9.8	%5	%4.1
غير كافية	%87.6	%92	%90.4
لا رأي/لا أعرف	%2.6	%3	%5.5
	%100.0	%100.0	%100.0

فعالية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في فلسطين حسب متغيرات مختارة:

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يعتقدون بأنّ جهود مكافحة الفساد في فلسطين غير كافية لدى سكان شمال الضفة وجنوبها(93%) لكل منها، مقارنة بسكان وسط الضفة (85%).

13–2: أسباب عدم جدية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

وفيما يتعلق بأسباب عدم جدية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في فلسطين حسب رأي من يعتقدون بأنّ هذه الجهود غير كافية، يرى 34% منهم أنّ أهم سبب يعود إلىضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة، وضعف الإرادة السياسية في مساءلة محاسبة الفاسدين بنسبة 28%، يلي ذلك كون العقوبات التي تطبق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة بنفس النسبة (28%)، فيما أشار 10% من المبحوثين إلى أنّ أهم سبب يعود إلى افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول 13–2: أسباب عدم جدية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

	النسبة
ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة	%33.6
ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين	%28.4
العقوبات التي تطبّق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة	%28.2
افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة	%9.7
	%100.0

شكل (13–2): أسباب عدم جدية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

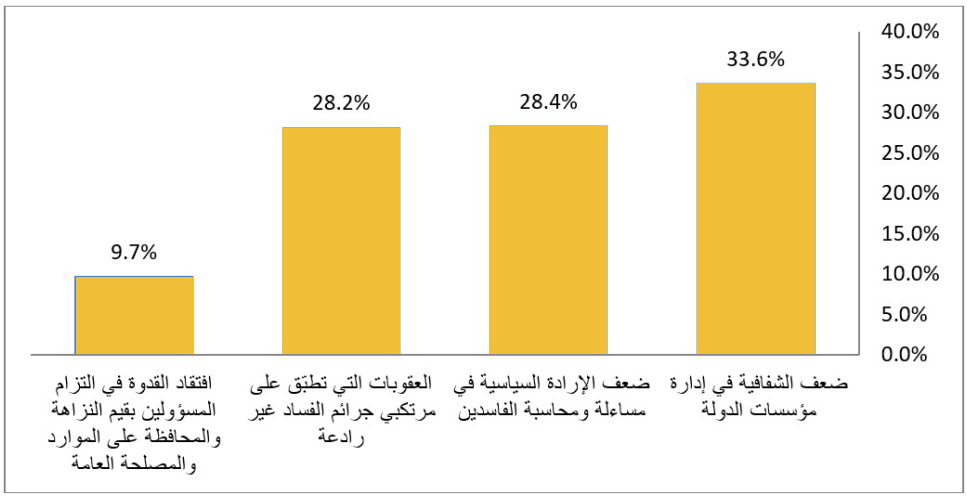

14. التغيّر في مستوى الفساد:

يتناول هذا الجزء من الاستطلاع رأي المواطنين وانطباعهم حول التغيّر الحاصل في مستوى انتشار الفساد خلال العام 2025 وتوقعاتهم لعام 2026.

14-1: التغيّر في مستوى انتشار الفساد في الضفة الغربية لعام 2025

يرى 61% من المبحوثين في الضفة الغربية أنّ مستوى انتشار الفساد ازداد عام 2025، مقابل 8% من المبحوثين قالوا إنّه انخفض، فيما أشار 27% من المبحوثين إلى أنّه لم يتغير. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (14-1): الاعتقاد بحصول تغيّر في مستوى انتشار الفساد خلال العام 2025

	الضفة الغربية
نعم، ازداد	%61.4
نعم، انخفض	%7.9
لم يتغير	%26.6
لا رأي/لا أعرف	%4.1
	%100.0

شكل (14-1): الاعتقاد بحصول تغيّر في مستوى انتشار الفساد خلال العام 2025

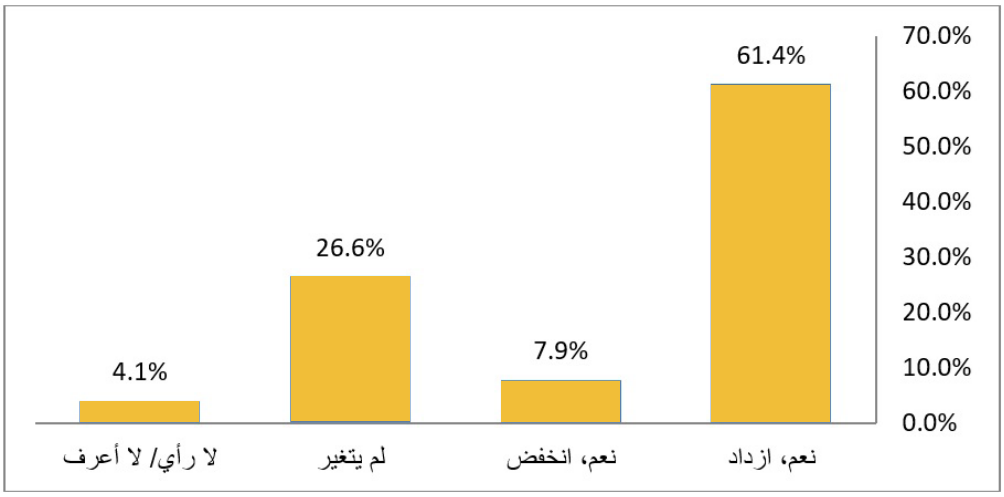

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة،انخفضت نسبة من يعتقدون بأنّ مستوى انتشار الفساد قد ازداد في الضفة الغربية خلال العام 2025 إلى 61% مقارنة بـ 68% في استطلاع عام 2024، و56% في استطلاع عام 2023. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي أدناه:

جدول (14-1a): الاعتقاد بحصول تغيّر في مستوى انتشار الفساد في الضفة الغربية حسب السنوات 2023-2025

	2023	2024	2025
نعم، ازداد	%56.1	%68	%61.4
نعم، انخفض	%12.6	%4	%7.9
لم يتغير	%28.7	%25	%26.6
لا رأي/لا أعرف	%2.6	%3	%4.1
	%100.0	%100.0	%100.0

2-14: توقعات المواطنين لمستوى انتشار الفساد في الضفة الغربية لعام 2026

بخصوص التوقعات المستقبلية للمواطنين في الضفة الغربية حول مستوى انتشار الفساد للعام 2026، يعتقد 61% من المبحوثين أنه سيزداد، مقابل 9% فقط يتوقعون أنه سينخفض، بينما أشار 23% إلى أنّ مستوى الفساد سيبقى كما هو. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول 2-14: توقعات المواطنين لمستوى انتشار الفساد في الضفة الغربية لعام 2026

	النسبة
سينخفض	%8.5
سيزداد	%60.8
سيبقى كما هو	%22.7
لا رأي/لا أعرف	%8.1
	%100.0

شكل 2-14: توقعات المواطنين لمستوى انتشار الفساد في الضفة الغربية لعام 2026

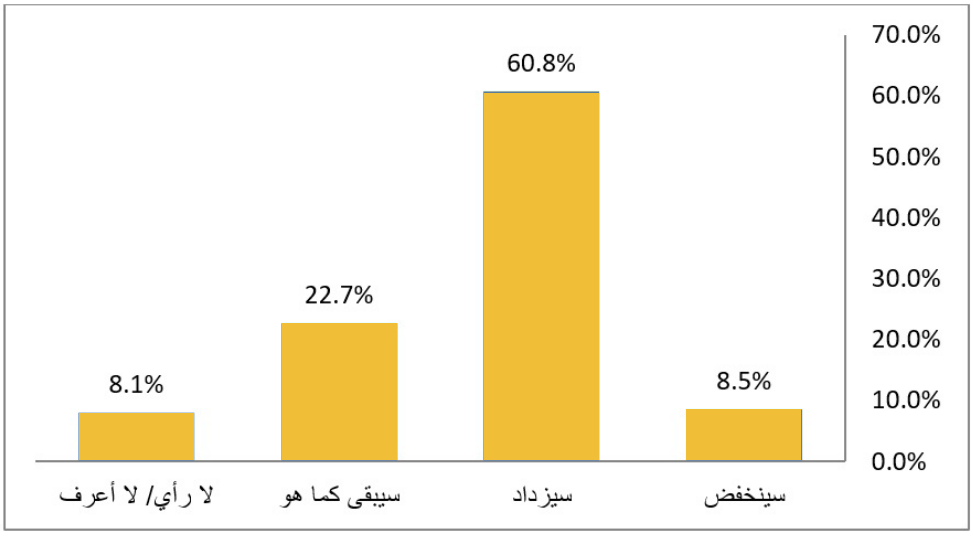

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة،ما زالت توقعات المبحوثين المستقبلية غير متفائلة بشأن مستوى انتشار الفساد في الضفة الغربية للعام 2026، فقد انخفضت نسبة الذين يتوقعون أن انتشار الفساد سيزداد إلى 61% في استطلاع 2025 مقارنة بـ 67% في استطلاع عام 2024، وارتفعت مقارنة بـ 58% في استطلاع عام 2023. لمزيد من التفاصيل انظر/ي الجدول التالي:

جدول (14-2a): توقعات المواطنين لمستوى انتشار الفساد في الضفة الغربية حسب السنوات 2023-2025

	استطلاع 2023 التوقعات للعام 2024	استطلاع 2024 التوقعات للعام 2025	استطلاع 2025 التوقعات للعام 2026
سينخفض	%11.7	%7	%8.5
سيزداد	%57.5	%67	%60.8
سيبقى كما هو	%21.2	%15	%22.7
لا رأي/لا أعرف	%9.6	%7	%8.1
	%100.0	%100.0	%100.0

ملحق رقم 1: استمارة الاستطلاع

استطلاع رأي المواطنين حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2025

تحية طيبة وبعد،
يقوم مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية بتنفيذ استطلاع للرأي العام حول واقع الفساد ومكافحته في الأراضي الفلسطينية للعام 2025.
لقد وقع الاختيار عليكم عشوائياً ضمن عيّنة علمية من 1500 أسرة موزعة على محافظات الضفة الغربية.
إنّ مساعدتكم في الإجابة على الأسئلة بصدق وأمانة تعتبر الأساس في نجاح الدراسة وتحقيق أهدافها، فإجاباتكم تستخدم فقط لأغراض البحث والتحليل العلمي.

معلومات عامة

Ques رقم الاستمارة: _____ Res رقم الباحث: _____

Region المنطقة: 1) الضفة الغربية

District المحافظة:

1. جنين 2. طوباس 3. طولكرم 4. قلقيلية 5. سلفيت
6. نابلس
7. رام الله 8. القدس 9. أريحا 10. بيت لحم 11. الخليل

Loc رقم موقع العمل (التجمع السكني): _____

Place مكان السكن: 1. مدينة 2. قرية/بلدة 3. مخيم

العيّنة

Gender الجنس: 1. ذكر 2. أنثى

رقم الفرد	18 سنة فأكثر	العمر	الرقم المتسلسل للأسرة															
	ابتداءً بالأكبر سناً		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
1			1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2			2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1
3			3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3
4			4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1
5			5	4	3	2	1	5	4	3	2	1	5	4	3	2	1	4
6			6	5	4	3	2	1	6	5	4	3	2	1	6	5	4	3

سؤال (1) أولويات المواطن الفلسطيني

يواجه المجتمع الفلسطيني والحكومة العديد من التحديات التي تحتاج بذل جهود لمعالجتها. برأيك، ما هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية الأولى لمعالجتها؟

1. تصاعد الأزمات الاقتصادية 2. تفشّي الفساد 3. ضعف سيادة القانون (بما يشمل حماية الحقوق والحريات العامة)
4. هشاشة البنية التحتية 5. استمرار الانقسام 6. سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته

سؤال (2) قد يتواجد الفساد في مختلف الدول والمجتمعات والقطاعات سواء القطاع العام أو الخاص أو الأهلي، ويعرّف الفساد بأنّه قيام المسؤول بإساءة استخدام السلطة الممنوحة له بحكم منصبه لتحقيق مصالح خاصة.

(2-1) برأيك كيف ترى حجم انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني؟

1.كبير 2. متوسط 3. قليل 4. لا رأي/لا أعرف

(2-2) من وجهة نظرك، مرتكبو جرائم الفساد في فلسطين غالباً هم من:

1. شاغلي المناصب السياسية (فئات عليا) 2. شاغلي المناصب العادية (فئات عادية)

(2-3) رتّب/ي حسب رأيك أيّ الجهات التالية تبرز فيها حالات ومظاهر الفساد أكثر وأيّها أقل؟
(بحيث يُعطى الرقم 4 للجهة التي يكثر انتشار الفساد فيها والرقم 1 للجهة التي يقلّ انتشار الفساد فيها)

a. المؤسسات الحكومية b. الهيئات المحلية (البلديات والمجالس المحلية)
c. القطاع الخاص (الشركات التي تدير مرفقاً عاماً) d. المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية

(2-4) رتّب/ي حسب رأيك، أيّ المؤسسات أو الهيئات الرسمية التالية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد؟
(برجاء اختيار الجهات الثلاث الأكثر عرضةً لانتشار الفساد من الجهات التالية)

1) السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة)
2) السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة)
3) الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية)
4) الأجهزة الأمنية
5) المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية «الإسلامية والمسيحية» والأوقاف)

(2-5) رتّب/ي أيّ الوزارات تعتقد بانتشار الفساد فيها؟
(برجاء اختيار المؤسسات الثلاث الأكثر انتشاراً للفساد فيها من بين المؤسسات التالية)

1) وزارة التنمية الاجتماعية 2) وزارة الصحة 3) وزارة النقل والمواصلات 4) وزارة الأوقاف
5) وزارة المالية 6) وزارة التربية والتعليم 7) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
8) وزارة الاقتصاد الوطني

(2-6) رتّب/ي أيّ المؤسسات العامة التالية تعتقد بانتشار الفساد فيها؟
(برجاء اختيار المؤسسات الثلاث الأكثر انتشاراً للفساد فيها من بين المؤسسات التالية)

1) سلطة المياه 2) سلطة الطاقة 3) المؤسسات الأمنية 4) الهيئة العامة للشؤون المدنية 5) سلطة الأراضي
6) هيئة تسوية الأراضي والمياه 7) هيئة المعابر والحدود 8) مؤسسة ديوان الرئاسة9) السفارات

(2-7) هل تعتقد/ين بوجود فساد في السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة «القضاة وأعضاء النيابة والعاملون فيها»)؟

1) نعم 2) لا 3) لا رأي/لا أعرف

(2-8) إذا أجبت (نعم) على السؤال السابق، رتب/ي أي الجهات الأكثر عرضة لانتشار الفساد ضمن السلطة القضائية

1) موظفو المحاكم 2) أعضاء النيابة العامة 3) القضاة

سؤال (3) جرائم الفساد في فلسطين

(3-1) أهم جرائم الفساد التي نصّ عليها القانون الفلسطيني هي: (إساءة الائتمان، واختلاس المال العام، وإساءة استعمال السلطة، والرشوة، وغسل الأموال، والواسطة، والتهاون في أداء الوظيفة العامة، والكسب غير المشروع). برأيك، ما هي الجرائم الأكثر انتشاراً في فلسطين؟

(يرجى اختيار 3 من بين الجرائم التالية الأكثر انتشاراً)

1) إساءة الائتمان	2) اختلاس المال العام	3) إساءة استعمال السلطة
4) غسل الأموال الناجم عن جرائم فساد	5) عدم الإفصاح عن تضارب المصالح[1]	6) الواسطة والمحسوبية
7) الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق		8) المتاجرة بالنفوذ[2]
9) التهاون في أداء الوظيفة العامة	10) الكسب غير المشروع[3]	11) التزوير
		12) استثمار الوظيفة

(3-2) تعتبر الجرائم الخاصة بقطاع الأغذية والأدوية من الجرائم الاقتصادية التي قد ينتشر فيها الفساد. خلال العام 2025 هل تعتقد/ين أنّها:

1. زادت (انتقل إلى السؤال التالي) 2. قلّت (انتقل إلى 4__3)

(3-3) الرجاء ترتيب الأسباب التي أدّت إلى ازدياد ظاهرة الفساد في الأغذية والأدوية في فلسطين.

(برجاء اختيار أكثر 3 أسباب تؤدي إلى ازدياد انتشار ظاهرة الفساد في الأغذية والأدوية في فلسطين)

1) لا توجد محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم 2) استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغضّ الطرف عن الجرائم
3) التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة 4) ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم
5) تعدّد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء

(3-4) برأيك، أيّ العقوبات التالية تعتقد/ين أنّها الأكثر فعالية في ملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء؟

1. إعداد قائمة سوداء معلنة بالشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم 2. سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لتلك الشركات أو الجهات 3. سجن مرتكبي الجرائم وتغريمهم

سؤال (4) أسباب انتشار الفساد في فلسطين

الرجاء اختيار الأسباب التالية حسب الأهمية، والتي أسهمت في انتشار الفساد في فلسطين.

(يرجى اختيار 3 من بين الأسباب التالية الأكثر تأثيراً)

1) عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون	2) عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية
3) ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد	4) ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجّعة على الفساد
5) عدم الجدّية في محاسبة كبار الفاسدين	6) قلّة وعي المواطنين بأشكال الفساد
7) الانقسام السياسي بين الضفة وغزة	8) الحصانة التي يتمتّع بها بعض الأشخاص

سؤال (5) الفساد في تقديم الخدمات العامة

(5-1) تقدّم المؤسسات العامة خدمات أساسية للمواطنين، برأيك، في أيّ المجالات والخدمات أدناه تعتقد/ين أنّ الفساد منتشر بشكل أكثر خلال العام 2025؟

(يرجى اختيار 3 من بين الخدمات التي كان الفساد أكثر انتشاراً فيها خلال العام 2025)

1) الخدمات الصحية	2) التعيينات والترقيات	3) التعليم في الجامعات
4) المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية	5) الجمارك والضريبة	6) خدمات المياه
7) التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية	8) خدمات الكهرباء	9) خدمات الاتصالات
10) خدمات المواصلات		

---

1 **تضارب المصالح:** الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار الخاضع بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه شخصياً أو أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه للوظيفة العامة لاعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار. وفقاً لنظام تضارب المصالح رقم (1) لسنة 2020.

2 **المتاجرة بالنفوذ:** قيام الموظف أو أيّ شخص آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتماس أو قبول أيّ مزية غير مستحقة لصالحه أو لصالح شخص آخر، لكي يستغل ذلك الموظف أو الشخص نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية على مزية غير مستحقة.

3 **الكسب غير المشروع:** كلّ مال حصل عليه أحد الخاضعين لأحكام هذا القرار بقانون، لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة، ويُعْتَبَرُ كسباً غير مشروع كلّ زيادة في الثروة تطرأ بعد تولّي الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع لأحكام هذا القرار بقانون، أو على زوجه أو على أولاده القصّر، متى كانت لا تتناسب مع مواردهم، وعجز عن إثبات مصدر مشروع لها.

سؤال (6) الواسطة في الحصول على الخدمات

(6-1) هل توجهت خلال العام 2025 إلى أيّ مؤسسة عامة طالباً/ة خدمة عامة؟

1. نعم 2. لا (انتقل إلى 6-3)

(6-2) هل اضطررت إلى الاستعانة بالواسطة مقابل حصولك على خدمة عامة خلال العام 2025؟

1. نعم 2. لا

(6-3) يلجأ المواطن لاستخدام الواسطة لأحد الأسباب التالية، برأيك، ما هي أهم 3 أسباب من بين ما يلي تدعو لذلك:

1. تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية
2. الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد
3. شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدّمها لك المعارف
4. ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء للواسطة
5. الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص
6. عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات

(6-4) هل تعتقد/ين بوجود واسطة أو محسوبية في عمليات:

(6-4a) التعيينات والترقيات في الوظيفة الحكوميةالعادية

1. نعم 2. لا 3. لا رأي/لا أعرف

(6-4b) التعيينات والترقيات في الوظائف العليا

1. نعم 2. لا 3. لا رأي/لا أعرف

سؤال (7) الرشوة

(7-1) هل سبق لك أن دفعت أنت أو أحد أقربائك رشوة أو ميزة (مثل دفع نقد أو هدية أو خدمة... إلخ) لموظف عام أو طُلب منك ذلك مقابل الحصول على خدمة عامة؟

1. نعم 2. لا

(7-2) برأيك، أيّ ثلاثة مجالات أو خدمات هي الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة فيها في فلسطين؟

1) خدمات الصحة 2) خدمات التعليم 3) خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية
4) خدمات الكهرباء 5) خدمات الاتصالات 6) خدمات المياه 7) خدمة المواصلات

سؤال (8) دور الإعلام في مكافحة الفساد

(8-1) كيف تقيّم/ين دور الإعلام الفلسطيني في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2025؟

1. فعّال 2. متوسط الفعالية 3. ضعيف الفعالية 4. لا رأي/لا أعرف

(8-2) من وجهة نظرك، أيّ وسائل الإعلام كانت أكثر فعالية فيتسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2025؟

1. الإعلام المرئي 2. الإعلام المسموع 3. الإعلام المقروء
4. الإعلام الرقمي (وكالات الأنباء الإلكترونية والإذاعات والفضائيات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي)
5. لا رأي/لا أعرف

سؤال (9)
تُنشئ الدولة وتكلّف جهات رسمية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد في الضفة ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال في قطاع غزة وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) يُمنح المسؤولون فيها الاستقلالية في ممارسة أعمالهم ويُمنع أيّ طرف سياسي أو خارجي من التدخّل أو التأثير في قراراتهم.

(9-1a) هل تعتقد/ين بأنّ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) تمارس دورها باستقلالية؟
1. نعم (انتقل إلى 9-3a) 2. لا 3. لا رأي/لا أعرف

(9-2a) في حال كانت الإجابة لا، برجاء اختيار أكثر جهتيْن تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد من جهة نظرك:
1) مكتب الرئيس 2) رئاسة الوزراء والوزراء 3) قادة الأحزاب
4) المحافظون ورؤساء البلديات 5) الأجهزة الأمنية

(9-3a) كيف تقيّم/ين فعالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) في مكافحة الفساد؟
1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي/لا أعرف

سؤال (10) **دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد:**
برأيك، كيف ترى مساهمة منظّمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد؟
1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي/لا أعرف

سؤال (11) **الإبلاغ عن الفساد**
(11–2) لو حصل وتعرّضت لحالة فساد فهل ستقوم/ين بالإبلاغ عنها للجهات المكلّفة بمكافحة الفسادفيما لو كنت:
(11-2a) شاهداً/ة على فعل فساد 1. نعم 2. لا

(11-2b) ضحية لارتكاب فعل فساد 1. نعم 2. لا

(11–3) هل تعتقد/ين أنّ الإبلاغ عن الفساد:
1. حقٌّ لك أنت حرٌّ في ممارسته 2. واجب عليك القيام به بموجب القانون 3. ممارسة غير محبذة في المجتمع (وشاية... إلخ)

سؤال (12) **عدم الإبلاغ عن الفساد**
كثير من الأسباب قد تعوق الإبلاغ عن الفساد للجهات المكّلفة رسمياً. (الرجاء اختيارأكثر 3 أسبابتعوق الإبلاغ عن الفساد)
1) عدم وجود وعي كاف بمعنى الفساد وأشكاله 2) عدم معرفة الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد
3) عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود 4) عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحقّ الفاسدين 5) القناعة بأنّ الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية 6) عدم ثقة المواطن بوحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية 7) الخوف من الانتقام

سؤال (13) جهود مكافحة الفساد

(13–1) هل تعتقد/ين بأنّ جهود مكافحة الفساد في فلسطين؟

1. كافية (انتقل إلى سؤال 14) 2. غير كافية 3. لا رأي/لا أعرف

(13–2) (إذا كانت الإجابة على السؤال السابق غير كافية)، برأيك، ما هو أهم سببيعوق جهود مكافحة الفساد في فلسطين؟

1. ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة (عدم نشر معلومات حول قضايا الفساد التي يتمّ كشفها ومحاسبة مرتكبيها، وعدم علم المواطن بهذه الجهود، وعدم وعي المواطن بجريمة الفساد وقانون مكافحة الفساد الفلسطيني).
2. ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين (ضعف السلطة التشريعية وضعف السلطة القضائية، وعدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار المسؤولين).
3. العقوبات التي تطبّق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة.
4. افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة.

سؤال (14) التغيّر في مستوى الفساد

(14–1) باعتقادك، هل حصل تغيّر على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2025؟

1. نعم، ازداد 2. نعم، انخفض 3. لم يتغير 4. لا رأي/لا أعرف

(14–2) هل تعتقد/ين أنّ مستوى انتشار الفساد خلال العام 2026؟

1. سينخفض 2. سيزداد 3. سيبقى كما هو 4. لا رأي/لا أعرف

البيانات الديمغرافية:

Age العمر: 1) أقل من 30 2) 30–40 3) أكبر من 40

Educ المستوى التعليمي:

1. أمي/ملم 2. ابتدائي 3. إعدادي 4. ثانوي
5. كلية/معهد 6. بكالوريوس 7. ماجستير فأعلى

Work الحالة العملية: 1. يعمل 2. لا يعمل

Sector (للعاملين فقط) قطاع العمل:

1. قطاع عام/حكومي 2. قطاع خاص 3. القطاع الأهلي (NGOs) 4. UNRWA
5. مؤسسات دولية

Income متوسط دخل الأسرة الشهري (بالشيقل):

1) أقل من 2500 2) 2500–4500 3) أكثر من 4500

ملحق رقم 2: عيّنة الاستطلاع

		النسبة
المحافظة	جنين	%10.8
	طوباس	%2.4
	طولكرم	%6.0
	قلقيلية	%3.6
	سلفيت	%2.4
	نابلس	%14.5
	رام الله	%10.8
	القدس	%14.5
	أريحا	%2.4
	بيت لحم	%7.2
	الخليل	%25.3
	Total	%100.0
مكان السكن	مدينة	%47.0
	قرية/بلدة	%39.8
	مخيم	%13.3
	Total	%100.0
الجنس	ذكر	%50.1
	أنثى	%49.9
	Total	%100.0
Age. العمر	أقل من 30	%30.3
	30–40	%27.3
	أكبر من 40	%42.4
	Total	%100.0

		النسبة
Educ.المستوى التعليمي	أمي/ملم	%1.0
	ابتدائي	%5.9
	إعدادي	%21.7
	ثانوي	%30.2
	كلية/معهد	%11.6
	بكالوريوس	%27.7
	ماجستير فأعلى	%2.0
	Total	%100.0
work. الحالة العملية	يعمل	%45.2
	لا يعمل	%54.8
	Total	%100.0
Sector.قطاع العمل	قطاع عام/حكومي	%20.8
	قطاع خاص	%70.2
	القطاع الأهلي (NGOs)	%4.7
	UNRWA	%3.5
	مؤسسات دولية	%8.
	Total	%100.0
Income.متوسط دخل الأسرة الشهري (بالشيقل):	أقل من 2500	%48.9
	2500–4500	%38.8
	أكثر من 4500	%12.3
	Total	%100.0

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP